تركيب "كذَبَ عليكم الحجّ" وما يماثله: دراسة لغويّة تحليليّة

أ.د. خالد محمد المساعفة(*)

الملخص

تتناول هذه الدراسة التراكيب اللغويّة الفصيحة التي استُعمل فيها الفعل (كذَبَ) بمعنى (وَجَبَ) أو (الْزَمْ) أو بمعنى الإغراء والحثّ، في نحو قولهم: كذَبَ عليكم الحجّ، وكذبَ العتيق، وهو استعمال مخالف لأصل دلالة الفعل على الكَذِب في القول. وبيّنت الدراسة اختلاف اللغويين في دلالة هذه التراكيب القطعية وما يشبهُها، زيادةً على ما ذكروه في الفعل (كذب) من مسائل تتعلق بقلة استعماله لمعنى الوجوب والإلزام والإغراء، وجموده وعدم تصرفه في هذه التراكيب التي تجري مجرى المَثَل والمسكوكات اللغوية التي لا تَتَغيَّر، وجواز رفع الاسم التالي له ونصبه لاختلاف اللهجات فيه، أو لاختلاف المعنى المُراد.

(*) أستاذ النحو والصرف – جامعة الحسين بن طلال.

The structure of 'kadhaba 'alaykum alhajj' and similar structures: a semantic syntactic study

Abstract

This study investigates the standard linguistic structures in which the verb kadhaba', which literally means 'he/it lied', is used to either mean "It became necessary for someone to do something' or 'to urge/incite someone to do something'. Examples of these structures are 'kadhaba ʿ alaikum alḥadjj' and 'kadhaba alʿ ati:q' which literally mean 'Pilgrimage (has) lied to you' and 'The date (fruit) (has) lied' respectively. The use of the verb 'kadhaba' in these structures is incompatible with the original meaning of this verb in Arabic.

The study explains differences among linguists with regard to the exact semantic meaning of the above and similar structures. One opinion emphasises the rarity of this usage of the verb to indicate obligation or temptation. Another opinion notes that the verb 'kadhaba' in these structures is defective which led to classifying these constructions as proverbs or idiomatic expressions. A third opinion is that, as a result of dialectal differences or the meaning intended, the noun that follows the verb 'kadhaba' can be in the nominative or accusative cases.

المقدمة

تناول النحاة واللغويون القدماء بالدرس والتحليل التراكيب الفصيحة: كذب عليكَ الحجّ أو كذبَكَ الحجّ، وكذبَ العَتيق وما يماثلُها من التراكيب؛ فتوصّل بعضُهم إلى أنّها من الغريب النادر في الفصيحة، ومن الكَلام الذي درَجَ ودرَجَ أَهْلُه ومَن كان يَعلمُه.(١) وثمّة مَن ذكر أنّها مِن الذي: "له تَعْليل دَقيق، ومَعانٍ غامضة تجيء في الأَشعار."(٢) وأنّها من: "باب ما تضعه العامة في غير موضعه."(٣) وهي –أيضاً– ممّا جاء: "على غير القياس."(٤) أو هي: "مُشكلة قد اضطرَبَت فيها الأَقاويل."(٥).

وقد ذكر ابنُ فارس بعض هذه التراكيب في "باب القول على أنَّ لغة العرب لم تنته إلينا بكليتها، وأنَّ الذي جاءنا عن العرب قليل من كثير وأن كثيراً من الكلام ذهب بذهاب أهله" فخلص إلى القول باختلافِ القدماء في تفسيرها وغموض دلالتها، ودلالةِ ظاهر هذه التراكيب على غير معنى الإغراء، يقول: "ذهب علماؤنا أَو أكثرهم إلى أنّ الذي انتهى إلينا من كلام العرب هو الأقلّ. ولو

---

(١) ابن فارس، أبو الحسين أحمد (ت٣٩٥هـ/ ١٠٠٤م)، **مقاييس اللغة**، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، دار الجيل، د.ط، بيروت، (كذب)، ١٦٨/٥.

(٢) ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل (ت٤٥٨هـ/ ١٠٦٥م)، **المحكم والمحيط الأعظم**، تحقيق: عبدالحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت، ٢٠٠٠م، (كذب)، ٧٩١/٦.

(٣) ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب (ت٢٤٤هـ/ ٨٥٨م)، **إصلاح المنطق**، تحقيق: محمد مرعب، دار إحياء التراث العربي، ط١، ٢٠٠٢م، ص٢٠٩.

(٤) ابن السكيت، المصدر السابق، ص٢٠٩.

(٥) الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو (ت٥٣٨هـ/ ١٠٤٦م)، **الفائق في غريب الحديث**، تحقيق: علي البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، ط٢، (كذب)، ٢٥٠/٣.

جاءنا جميعُ ما قالوه لجاءنا شعرٌ كثيرٌ وكلام كثير، وأحرِ بهذا القول أن يكون صحيحاً؛ لأنّا نرى علماء اللغة يختلفون في كثير ممّا قالته العرب، فلا يكاد واحد منهم يُخبّر عن حقيقة ما خولف فيه، بل يسلك طريق الاحتمال والإمكان... ونحن نعلم أن قوله: كذبَ يَبْعُد ظاهره عن باب الإغراء."(١).

وفي تراكيب معينة وقف القدماء على مجيء الاسم (الحجّ) و(العتيق) مرفوعاً أو منصوباً بعد الفعل (كذبَ)؛ وقد نُقل عن ابن السّراج (ت٣١٦هـ) في تفسير هذه المسألة قولُه: "أَنّ مُضَر تنصِب به، وأنَّ اليمن ترفعُ به."(٢)، وتوصّل بعضهم إلى أنَّ الفعل (كذبَ) عبارة عن اسم فعل، أو فعل جامد، ومن ثَمَّ رأى بعض النحاة المتأخرين أنَّ قولهم: (كذبَ عليكُم الحَجّ) وما يماثله يُعدّ شاهداً على التنازع النحوي بين الفعل والجار والمجرور: "فكذب يطلب الاسم على أنّه فاعل، وعليكَ يَطْلُبه على أنه مفعول."(٣) ومن أبرز ما خلص إليه الزَّمخشريُّ فيها هو أنّها من التراكيب المسكوكة التي تجري مجرى المَثَل.(٤).

وأمّا الباحثون المحدثون فلم يتوسّعوا في دراسة تراكيب (كذب)، ولم يفردوا لها درساً جامعاً يكشف حقيقة مداخلات القدماء في تفسير دلالتها، واختلافهم في توجيه مسائلها اللغوية المختلفة، ومن ثَمَّ أغفلَ هؤلاء المحدثون – بالضرورة– مصيرَها في الاستعمال الفصيح والدارج، ورتبتها في القياس.

---

(١) ابن فارس، أبو الحسين أحمد (ت٣٩٥هـ/ ١٠٠٤م)، **الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها**، محمد علي بيضون، ط١، ١٩٩٧م، ٣٦/١، ٣٧.

(٢) ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، (الكذب والدعوى)، ٢٩٢/١، ٢٩٣.

(٣) البغدادي، عبدالقادر بن عمر (ت١٠٩٣هـ/١٦٨٢م)، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط٤، القاهرة، ١٩٩٧م، ١٨٦/٦، ١٨٧.

(٤) الزمخشري، الفائق في غريب الحديث والأثر، ٢٥٢/٣.

فالشيخ مصطفى الغلاييني تناول بعض أمثلة من هذه التراكيب في باب الأفعال الجامدة، باعتبار جمود الفعل (كذبَ)، واكتفى بنقل بعض الآراء، وفاتَه من وجوه القول فيها الكثيرُ.(١).

وأمّا عبدالسلام محمد هارون فاكتفى بالنصّ على أن (كذبَ عليك) –هكذا ذكر–: "كلمة نادرة تُغري بها العرب، فترفع ما بعدها وتنصب." ذكر ذلك في تعليقه على الشاهد الذي أورده سيبويه في مسألة (وجوه القوافي في الإنشاد)، وهو:

كَذَبَ العَتيقُ وماءُ شنٍّ باردٌ إن كنتِ سائِلتي غَبوقاً فاذْهبي(٢)

وفي بعض الدراسات الحديثة التي تناولت موضوع أسماء الأفعال إشاراتٌ إلى استعمال الفعل (كذب) اسمَ فعل، فقد توصّل نواف الحارثي في كتابه (الأسماء العاملة عمل الفعل دراسة نحوية) إلى رأي يقارب رأياً للأستراباذيّ، وهو أنَّ (كذَبَ) المستعمل بمعنى (الزمْ) عبارةٌ عن اسم فعل حقيقي لا علاقة له بالفعل (كذبَ) الدالِّ على الكَذِب والتكذيب.(٣) وهذا ما صرَّح به كمال إبراهيم بدري في كتابه (الزمن في النحو العربي).(٤)

وكان مُستخلَص صلاح الدين الزعبلاوي من اختلاف رأي ابن السِّكِّيت وبعض القدماء في قول العرب: (كذبَ عليك الأمر) هو أنَّ هذا القول من النمط

---

(١) الغلاييني، مصطفى بن محمد، **جامع الدروس العربية**، المكتبة العصرية، ط٢٨، بيروت، ٦٠/١-٦٣.

(٢) سيبويه، عمرو بن عثمان (ت١٨٠هـ/ ٧٩٦م)، **الكتاب**، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط٨، القاهرة، ١٩٨٨م، ٢١٣/٤، الهامش (٣).

(٣) الحارثي، نواف، **الأسماء العاملة عمل الفعل دراسة نحوية**، الجامعة الإسلامية، ط١، المدينة المنورة، ٦٥٦/٢، ٦٥٧.

(٤) بدري، كمال إبراهيم، **الزمن في النحو العربي**، دار أمية، ط١، الرياض، ١٩٨٣م، ص٢٣٣.

الذي تعذّر تأويلُه: "وفكّ مشكله على وجه ينجلي به الشكّ، فيخلص إلى ما يشبه اليقين."[١] وهو رأي بعض القدماء، كابن فارس وغيره، ولكنه غير دقيق على إطلاقه.

وكان دافعنا إلى هذه الدراسة هو عدم توفّر بعض المحدثين على دراسة هذه التراكيب على نحو شموليٍّ؛ لهذا صرنا إلى إحصاء هذه التراكيب، واستوفينا آراء القدماء في مسائلها اللغوية والدلالية على اختلافها، واختلاف توجيههم لها، وذكرنا بعض الأمثلة النادرة المستعملة في اللهجات الدارجة التي تشابه التراكيب الفصيحة، وفصّلنا الحديث عن علة امتناع القياس على الفصيح من هذه التراكيب. وكان لنا من الرأي فيها ما خالفنا به بعضَ آراء القدماء والمحدثين.

وأمّا مادّة الدراسة فلم تنتظم في باب معين من أبواب كتب النحو واللغة، وكان بعضها يخلو من أيّ مادّة نفيد منها، باستثناء ما ورد منها في بعض مؤلّفات النّحو المتأخرة؛ لذا اضطُررنا إلى الرجوع إلى معجمات اللغة، وبعض كتب التفسير، وغريب الحديث، وبعض المُطوَّلات الجامعة، مثل: خزانة الأدب لعبدالقادر البغدادي.

وقد رأينا أن تقوم هذه الدراسة على أربعة مباحث جاءت على النحو الآتي:

المبحث الأول: معاني الفعل (كذب) المعجمية والاصطلاحية.

المبحث الثاني: شواهد (كذب) بمعنى الإغراء والحث.

المبحث الثالث: ضوابط تراكيب (كذب) النحوية واللغوية.

المبحث الرابع: رأي الدراسة في تراكيب (كذب).

---

(١) الزعبلاوي، دراسات في النحو، ص٦٠٦.

المبحث الأول: معاني الفعل (كذبَ) المعجمية والاصطلاحية

تطّرد دلالة الفعل (كذبَ) المعجمية على ما يخالفُ الصِّدق في القول والكلام، وعلى هذا المعنى حمل ابن فارس دلالة مادّته الثلاثية بقوله: "الكافُ والذّال والباء أصلٌ صحيح يدُلُّ على خِلاف الصِّدْق. وتلخيصُه أنّه لا يبلُغُ نِهاية الكَلام في الصِّدْق."(١).

والمعنى الحقيقي لهذا الفعل لا يختلف عند النحويين الذين تناولوا هذه التراكيب، من ذلك ما نقله ناظر الجيش (ت٧٧٨هـ) عن ابن مالك بقوله: "الكذب في لسان العرب يُطلق ويُراد به تغيير الحاكي ما سمع وقوله ما لا يعلمُ."(٢).

وقد حُملت معانيه المخالفة لمعناه الحقيقي على المجاز والمشابهة، كوروده بمعنى الخَطَأ، ومنه ما نقله ابنُ الأثير في حديث عُرْوة، وهو: "قيل له إنّ ابن عبّاسٍ يقول: إنَّ النّبيّ -صلّى اللَّه عليه وسلَّم- لبِثَ بمكّة بضعَ عشرةَ سنة، فقال: كذَبَ، أَي: أخْطَأ". وبيَّن سببَ وسم الكذِب خطأً بقوله: "لأنّه يُشبِهُه في كونه ضِدّ الصَّواب، كما أنّ الكَذِب ضِدّ الصِّدق وإن افتَرقا من حيثُ النِّيّةُ والقَصْد؛ لأنّ الكاذب يعلم أنّ ما يقولُه كَذِب، والمُخْطِئ لا يعلم."(٣).

---

(١) ابن فارس، مقاييس اللغة، (كذب)، ١٦٧/٥، ١٦٨.

(٢) ناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد، (ت٧٧٨هـ/ ١٣٧٦م)، **شرح التسهيل المسمى (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد)**، تحقيق: علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام، ط١، القاهرة، ٢٠٠٧م، ٤٥٢٤/٩.

(٣) ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات (ت٦٠٦هـ/١٢٠٩م)، **النهاية في غريب الحديث والأثر**، تحقيق: طاهر الزاوي ومحمود الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٩٧٩م، (كذب)، ١٥٩/٤.

ونقلَ الزَّبيديُّ استعماله بمعنى الخَطَأ على أنَّه لهجة حجازيـــة، يقولـــون: كَذَبْتَ، بمعنى أخطأْتَ، وقد تَبِعهم فيه بقيّةُ النّاس.(١) وهذا يعني أنَّ الكذب بمعنى الخطأ في اللهجة الحجازية مُستعملٌ استعمالاً حقيقياً وليس مجازياً.

وفي حديث الرسول –صَلّى اللَّهُ عليه وسلَّمَ– للرَّجُل الـــذي وَصَـــفَ لـــه العَسَلَ، وهو: "صَدَقَ اللَّهُ وكَذَبَ بَطْنُ أَخيكَ". بيّن ابنُ الأثير أنَّ الكذب يخـــتصّ بالأقوال؛ ولهذا استُعمل مجازاً في هذا الحديث، يقول: "استُعملَ الكَذِبُ –هاهُنا– مجازاً حيثُ هو ضِدُّ الصِّدق، والكَذِبُ مُخْتصٌّ بالأقوال، فجَعل بَطْنَ أخيه حيـــث لم يَنْجَع فيه العَسلُ كَذِباً."(٢).

وقد أجمل الزمخشري في معجمه (أساس البلاغة) المعاني المجازية التـــي استُعمل لها الفعل (كذب)، كقولهم: حملَ فلان ثم كذَّبَ، إذا جبُن ونكل، ومعنـــاه كذَّبَ الظنَّ به، أو جعل حملته كاذبة غير صادقة، وقولهم: كـــذبَ لَـــبَنُ الناقـــة وكذَّب: ذهبَ، وكذَبَت النّاقةُ وكذَّبت: رجعت حائلاً بعد مـــا ضُـــربت وشـــالت، وكذَبَ عنّا الحرُّ: انكسرَ، وجرى الوحشيُّ ثم كذَّب، أي: وقفَ، وما كذَّب أنْ فعل كذا: ما أبطأَ، وكذب السَّيرُ، إذا لم يجدّ، كما يقال: صدقَ السير، إذا جدَّ، وكـــذَبَ القومَ السُّرى، إذا لم يقدروا عليه، وكذبتكَ عينُك: أرتكَ ما لا حقيقةَ له، ولـــبِسَ الكذّابة، وهي ثوب منقوش بألوان الصّبغ كأنّه مَوْشِيٌّ، وكذَبَ نفسَه وكذَّبته نفسُه، إذا حدّثها أو حدّثته بالأماني البعيدة والأمور التي لا يبلغها وُسْعُه.(٣)

---

(١) الزَّبيدي، محمد بن عبدالرزاق الحسيني (ت١٢٠٥هـ/١٧٩٠م)، **تـــاج العـــروس مـــن جواهر القاموس**، تحقيق: مجموعة من المحقّقين، دولة الكويـــت، ١٩٦٥هـــ–٢٠٠١م، (كذب)، ١٢٩/٤.

(٢) ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث، (كذب)، ١٥٩/٤.

(٣) الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو (ت٥٣٨هـــ/ ١٠٤٦م)، **أســـاس البلاغـــة**، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت، ١٩٩٨م، (كـــذب)، ١٢٧/٢، ١٢٨.

ورأى الزَّمخشريّ أنَّ الاستعمال المجازيّ ينطبق على التراكيب الاستعماليّة: كذبَكَ الأمرُ، وكذبَ عليكَ، وثلاثة أسفار كذبنَ عليكم، وكذبتْكَ الظهائرُ.(١) وقد نقل الزَّبيديُّ في معجمه (تاج العروس) المعاني المجازية الواردة في (كَذبَ)، ولم يزد على ما ذكره الزمخشري.

واستُخلِص لهذا الفعل بعضُ المعاني السّياقيّة، كالوجوب، وهو ما فسّروا به الحديث: "كذَبَ النّسّابون" وقد أورد هذا الحديثَ عبدالقاهر الجرجاني على النحو: "روى ابن عباس: أنّ النبيّ –عليه السّلام– كان إذا انتهى إلى معدّ بن عدنان أمسكَ، وقال: كذبَ النسّابون، قال الله تعالى: ﴿وَقُرُوناً بَيْنَ ذلِكَ كَثِيراً﴾."(٢) وأوردَه ابنُ شبَّة في كتابه (تاريخ المدينة) لعمر بن الخطاب على النحو: "أنّ عُمَرَ –رضي اللَّهُ عنه– قال: كَذَبَ النَّسّابون ما يَرْجونَ اللَّهَ تعالى: ﴿وقرُوناً بَيْنَ ذَلِكَ كَثيراً﴾ تَعَلَّموا من أنْسابِكم ما تَصِلون به أرْحامَكم وتعْرِفون به مَواريثَكم..."(٣) وذكر الزمخشري أنّه لعبدالله بن مسعود.(٤)

وجاء في شأن هذا الحديث أنّه: "ضعيف؛ لأنّه ورد عن طريق الكلبي، وهي أوهى الطرق إلى ابن عباس، والأصحّ أنّه موقوف على ابن مسعود، كما

---

(١) الزمخشري، أساس البلاغة، (كذب)، ١٢٨/٢.

(٢) الجرجاني، أبو بكر عبدالقاهر (ت٤٧١هـ/ ١٠٧٨م)، **درج الدرر في تفسير الآي والسور**، تحقيق: وليد الحسين وإياد القيسي، مجلة الحكمة، ط١، بريطانيا، ٢٠٠٨م، ٣٤٣/٣، والآية من سورة الفرقان، ٣٨.

(٣) ابن شبة، زيد بن عبيدة (ت٢٦٢هـ/ ٨٧٥م)، **تاريخ المدينة**، تحقيق: فهيم شلتوت، ط١، جدة، ١٩٧٨م، ٧٩٨/٣.

(٤) الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو (ت٥٣٨هـ/ ١٠٤٦م)، **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، دار الكتاب العربي، ط١، بيروت، ١٩٨٦م، ٥٤٢/٢.

قال السهيلي في (الروض الأنف)... وقد أورده الألباني في (سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة)... وحكم عليه بالوضع.(١)

وأشارَ إلى هذا الحديث الزَّبيديُّ في موضعينِ، فذكر فيه معنيينِ للفعل (كذب)، أحدهما أنّه بمعنى: وَجبَ الرُّجوعُ إلى قَولهم، والمعنى الثاني نقله عن أبي بكر بن الأنباريّ، وهو صدق، وعليه يكون من ألفاظ التّضادّ.(٢)

وقد تأثّرت دلالة الكذب الاصطلاحية وأنواعه بمسائل العقيدة والشرع، فالكَذِبُ على حدّ قول الفيّوميّ: "هو الإخبارُ عن الشّيء بخِلاف ما هو، سواءٌ فيه العَمْدُ والخَطَأُ، ولا واسِطةَ بين الصِّدْق والكَذِب على مَذْهب أهل السُّنّة."(٣).

وأمّا أنواعه ففصّلَها أَبو بكر بن الأنباريّ في رِسالة مستقلة كما نقل عبدالقادر البغدادي، فهي: "خمسة أَقسام: إحْداها: تَغْيير الحاكي ما يسمع وقوله ما لا يعلم نقلاً وروايَة. وهذا القسم هو الذي يُؤثمُ ويهضِم المُروءة. الثاني: أن يقول قولاً يشبه الكَذِب، ولا يقصد به إلا الحقّ، ومنه حديث: (كذب إبراهيم ثَلاث كذبات) في قوله: إِنِّي سقيم، وفي قوله: بل فعلَه كَبيرُهم هذا، وفي قوله: سارة أُختي، أَي: قال قولاً يشبه الكَذِب، وهو صادقٌ في الثّلاث... الثالث: بمعنى الخطَأ، نَحْو: أقدّر أَنَّ فلاناً في منزله السّاعة، فيُقال لقائله: صدقتَ وكذبت، فتأْويل صدقت أصبتَ، ومعنى كذبت أَخْطَأت... الرَّابع: البُطول: كذبَ الرَّجلُ

---

(١) ينظر: النيسابوري، أبو الحسن علي بن أحمد (ت٤٦٨هـ/١٠٧٥م)، **التفسير البسيط**، عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود، ط١، ١٩٩٩م، ١٢/٤١٠، ٤١١، والهامش (٥).

(٢) الزَّبيدي، تاج العروس، (كذب)، ٤/١٢٣، ١٣٠، ١٣١.

(٣) الفيومي، أحمد بن محمد (ت٧٧٠هـ/ ١٣٦٨م)، **المصباح المنير**، المكتبة العلمية، بيروت، (كذب)، ٢/٥٢٨.

بمعنى بَطَلَ عليه أملُه وما رجاه... والمعنى الخامس من معاني كذب: الإغراء."[١].

ويبدو أنَّ استعمالَ الكذب في غير معناه الشّائع في الفصيحة كان يشكُل على السامعين أنفسهم، فيحملونه –أحياناً– على حقيقة معناه، ومنه ما نقله البغداديّ عن ابن أبي بكر بن الأنباريّ على النّحو: "أَن عُرْوة بن الزبير ذكر عند عمر بن عبدالعزيز ما كانت عائشة –رضي الله عنها– تخصّ به عبدالله بن الزبير من البِرِّ والأَثَرَة والمحبة، فقال له عمر: كذبتَ، وبالحضرة عُبيدالله بن عبدالله فقال: إنّي ما كذبت وإنّ أكذب الكاذبين لمن كذّبَ الصّادقين. قال أبو بكر: فلا يُحمل هذا من قول عمر بن عبدالعزيز إلّا على أَنه أَرادَ: أخْطَأت، إذ المعنى الآخر يُلزم عمرَ كَذِباً فيأثم. وجوابُ عُروة وَقع على غير المعنى الذي قصد له عمر؛ لأنّه حين غضب حمل كذبَ على معنى: قلت غير الحق."[٢].

فعمر بن عبدالعزيز أراد الكذب بمعنى الخطأ على ما قيل إنّه من الاستعمال الحِجازي، وعروة بن الزبير فهم أنّه يرميه بالكذب على حقيقة استعماله الشائع.

وعلى هذا النحو كان النحاة واللغويون يختلفون في دلالة الكذِب عندما فسّروا التراكيب: كَذَبَ عليكَ الحجُّ وكذبَ العتيق وكَذَبَكَ كذا. فمنهم مَن حملَها على معنى الوجوب وغيره، وثمةَ مَن حملَها على معنى الإغراء والحَثِّ.[٣] ومن

---

(١) البغدادي، خزانة الأدب، ١٩٤/٦-١٩٩.

(٢) المصدر السابق، ١٩٧/٦.

(٣) الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن أحمد (ت٥٠٢هـ/ ١١٠٨م)، **المفردات في غريب القرآن**، تحقيق: صفوان الداودي، دار القلم، ط١، دمشق، بيروت، ١٩٩١م، (كذب)، ٧٠٥/١.

ثمَّ توصّل بعضُهم إلى أنَّ هذه التّراكيب من نمط الغريب النادر في اللغة الفصيحة، وأنها شاذّة غير مقيسة؛ فبين هذه المعاني والمعنى الشائع للفعل (كذب) ما يشبه التضادَّ الظاهريّ الذي لا يسوّغ استعمالَه في هذه التراكيب بمعنى الإغراء.

المبحث الثاني: شواهد (كذبَ) بمعنى الإغراء والحثّ

لم نستطع الوصول إلى أكثر من خمسة شواهد من الشعر الجاهلي، جاءت على النحو:

١. **كَذَبَ العَتيقُ وماءُ شنٍّ بـاردٌ إنْ كنتِ سـائلتي غَبوقـاً فـاذْهبي**

أَجَلُّ الأَشْرِبة، وفيه الحياةُ."(١).

ونرى أنَّ دلالة العتيق في البيت السابق على الماء مرجوحةٌ لا راجحة؛ لأنَّه إن صحّ أن المقصود هو الحثّ على شرب الماء والإغراء به دون اللَّبَن فلا يستقيم معنى الحث بالجمع بين مطلق الماء والماء البارد؛ ولهذا فمن المناسب أن يكون الحثّ والإغراء على شيئينِ مختلفينِ: التمر والماء.

ونقل البغداديّ تفسيرين للبيت يؤيّدان أنَّ المقصود هو التمر والماء، يقول: "كذب العَتيق، أي: لا وجودَ للعتيق –وهو التَّمْر– فاطْلبيه، وإذا لم تجدي التَّمْر فكيف تجدين الغبوق". وهذا التفسيرُ قائم على دلالة الكذب على انتفاء وجود التمر المبذول في العادة، فلا يُطلب الغبوق الذي هو أعزُّ وأندر، وهذا إغراء بشيء غير موجود. والتفسير الثاني جاء في قوله: "والشّنُّ: القرْبَة الخَلَق، والماءُ يكون فيها أبرد منه في القرْبَة الجديدة. يقول: عَلَيْكِ بالتَّمْر فكليه، والماء البارِد

(١) ابن فارس، مقاييس اللغة، (عتق)، ٢٢٢/٤.

فاشربيه، ودعيني أوثر فرسي باللَّبن، وإن تعرضت لشرب اللَّبن فاذهبي. وإنّما يتوعدها بالطَّلاق."[١].

٢. وذُبْيانِيّـــةٍ وَصَّـــتْ بَنيهـــا بـــأَنْ كَـــذَبَ القَراطِـــفُ والقُـــروفُ

البيت لمُعَقِّر البارقيّ في كثير من المظانّ القديمة.[٢] وقـد أوجـزَ معنـاه الحربيُّ (ت٢٨٥هـ) بقوله: "يقولُ: عليكم بالقَراطِف والقروف فاسـرِقوها."[٣] وعلى معنى حثِّ المرأة الذُّبيانية أبناءها على السرقة وإغـرائهم بـذلك وجّهـه البغدادي بقوله الآتي: "والقراطف: جمع قرطفٍ... وهو القطيفـة، أي: كسـاء مخمل. والقروف: جمع قَرْف... وهو وعاءٌ من جلد يُدبغ بالقرفة... وهو قشور الرُّمّان ويُجْعَل فيه الخَلْع ويطبخ بتوابل فيفرغ فيه. والخَلْع... لحمٌ يُطْبخ بالتوابل ثُمَّ يُجْعَل في القَرْف ويُتزوَّد به في الأَسْفار... يقول: ربّ امرأة ذُبيانية أَمـرَت بنيها أَن يستكثروا من نهب هذين الشّيئينِ إن ظفروا بعدوِّهم وغنمـوا؛ وذلـك لحاجتهم وقلّة مالهم."[٤]

وذكر غيرَ هذا المعنى أبو سعيد الضرير فيما نقله عنه الأزهريُّ بقولـه: "وهذه امرأةٌ كان لها بَنونَ يركبون في شارةٍ حَسَنَةٍ، وهم فُقَراء لا يملكون وراءَ

---

(١) البغدادي، خزانة الأدب، ١٨٨/٦، ١٩٢.

(٢) الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد (ت٣٩٣هـ/ ١٠٠٢م)، **الصـحاح تـاج اللغـة وصحاح العربية**، تحقيق: أحمد عبدالغفار عطار، دار العلـم للملايـين، ط٤، بيـروت، ١٩٨٧م، (قرف)، ١٤١٥/٤، ابن منظور، أبو الفضـل جمـال الـدين (ت٧١١هـ/ ١٣١١م)، **لسان العرب**، دار صادر، ط٣، بيروت، ١٩٩٣م، (كذب)، ٧١٠/١.

(٣) الحربي، أبو إسحاق إبراهيم، (ت٢٨٥هـ/ ٨٩٨م)، **غريب الحديث**، تحقيـق: سـليمان العايد، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٩٨٤م، (قرف)، ٣٦٧/٢.

(٤) البغدادي، خزانة الأدب، ١٦/٥.

ذلك شيئاً، فساءَ ذلك أُمَّهم لأنْ رأَتهم فُقَراءَ، فقالت: كَذَب القراطِفُ، أَي: زينتهم هذه كاذبةٌ ليس وراءَها عندهم شيءٌ."(١).

وبين إغراء الأم الذّبيانية وحثّها أبناءها على أن يسرقوا واستهجانها زينتهم الكاذبة فرقٌ كبير في المعنى ما كان له أن يثبت في تفسير هذا البيت لولا أنَّ هذا الضرب من التراكيب اللغوية من المُشكل دلاليّاً.

٣. كذَبْتُ عليكم أَوْعِدوني وعلِّلوا بِيَ الأَرْضَ والأَقوامَ قِرْدانَ مَوْظَبا

البيت لخِداش بن زهير العامريّ.(٢) وقد بيّن معناه ابن سيده بقوله: "يجوزُ أن يعني أهْلَ الأَرْضِ، ويجوزُ أن يُريدَ: عَلّلوا جميعَ النَّوْعِ الذي يقبلُ التعليلَ، وتعدَّوا إلى الأَرْضِ التي ليس من شأنها أن تقبلَ التَّعْليلَ. يقول عليكم بي وبهِجائي إذا كنتم في سَفَر فاقطَعوا الأرضَ بذكري، وأَنشِدوا القومَ هِجائي يا قِرْدانَ مَوْظَب، يعني قوماً هم في القِلّة والحَقارة كِقِرْدانِ مَوْظَب. لا يكونُ إلا على ذلك؛ لأنّه إنما يهجو القَوْمَ لا القِرْدان. والأَرضُ سَفِلةُ البَعيرِ والدّابّة وما وَلِيَ الأرضَ منه، وأَرضُ الإِنسانِ رُكْبتاه فما بعدهما، وأَرْضُ النَّعْلِ ما أصابَ الأرضَ منها."(٣).

وليس في هذا البيت اختلاف في التفسير بين القدماء، ودلالته على الإغراء ظاهرة.

٤. قُلْتُ لمّا نَصَلا من قُنّةٍ كَذَبَ العَيْرُ وإِنْ كانَ بَرَحْ

---

(١) الأزهري، تهذيب اللغة، (كذب)، ١٠/١٠٠.

(٢) ابن قتيبة، أبو محمد عبدالله بن مسلم (ت٢٧٦هـ/ ٨٨٩ م)، **غريب الحديث**، تحقيق: عبدالله الجبوري، مطبعة العاني، ط١، بغداد، ١٩٧٦م، ٥٩٢/١، ابن منظور، لسان العرب، (وظب)، ٧٩٩/١، (أرض)، ١١١/٧.

(٣) ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، (أرض)، ٢٢٠/٨.

البيت لأبي دُؤاد الإياديّ.[١] وقد أورد تفسيره ابن قُتيبةَ على النحو: "وقلت: إنّهم كانوا يفسرونه بأن الحمار جرى بارحاً بحرمان الصيد، فقال أبو دؤاد: كذبَ فيما صنع، يعني من البروح، ولكنّي سأصيده، فقال: بل أراد أنَّ العير جرى لنفسه بارحاً، كأنه تيمَّن بالبروح ورجا السلامةَ، وكذب فيما قدّر لأني سأصيده."[٢].

والشطر الثاني من البيت من الأمثال التي أوردها أبو هلال العسكري (ت٣٩٥هـ) وشرَحَها، يقول: "قَوْلهم: كذب العير وإِن كانَ برح، يضْرب مثلاً للرجل يُصيبه المكْروه مَعَ توقّيه له، والمثل لأبي دؤاد الإياديّ وهو قوله:

قُلْتُ لمّا نَصَلا من قُنّةٍ كَذَبَ العَيْرُ وإنْ كانَ بَرَحْ

أي: عليكَ بالعير وإِن كان قد أَخذ من يسارك إلى يَمينك، وذلكَ أَن الطعْن على اليَمين باليسار شَديد، يُقال: كذب عليك الغَزْو، وكذب عليك الماء، أَي: عليك بذلك."[٣].

وذكره الميداني (ت٥١٨هـ) في كتابه (مجمع الأمثال) وبيّنه بقوله: "نصَلا أي خَرَجا، يعني الكلب والعَيْر، والقُنَّة: أراد بها الرَّبْوة، وكذب: فتَر، أي: أمْكَنَ وإن كان بارحاً، ويجوز أن يكون (كذب) إغراءً، أي: عليكَ العير فصِدْه، وإنْ كان بَرَح، يُضرب للشَّيء يُرْجى وإن استُصعب."[٤].

---

(١) الأزهري، تهذيب اللغة، (كذب)، ١٠/١٠٠، ابن فارس، مقاييس اللغة، (كذب)، ٥/ ١٦٨.

(٢) ابن قتيبة، أبو محمد عبدالله بن مسلم (ت٢٧٦هـ/ ٨٨٩م)، **المعاني الكبير**، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت، ١٩٨٤م، ٢٧٣/١.

(٣) العسكري، أبو هلال الحسن بن عبدالله (ت٣٩٥هـ/ ١٠٠٤م)، **جمهرة الأمثال**، دار الفكر، بيروت، ١٦٦/٢.

(٤) الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد (ت٥١٨هـ/ ١١٢٤م)، **مجمع الأمثال**، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار المعرفة، بيروت، ١٦٣/٢.

ونقلَ ابن منظور رأيَ ثعلب والفرّاء في تفسيره، يقول: "قال –أي ثعلب–: معناه: كَذَبَ العَيْرُ أَنْ ينجوَ منّي أَيَّ طَرِيقٍ أَخَذَ، سانِحاً أو بارِحاً... وقال الفرّاءُ: هذا إِغراءٌ أيضاً."(١).

وروى في تفسيره البغداديُّ رأياً آخرَ يُبعده عن معنى الإغراء إلى معنى البطول، يقول: "معناه كذب العيرَ أملُه، وبطَلَ عليه ما قدّر؛ لأنّه كان أمّل السَّلامةَ مني لما برحَ. وتفسير برح أَخذ من جِهَة شمالي ماضِياً على يَميني فلمّا قلبت عليه الرمحَ، وطعنته بَطل عليه ما كانَ أمّل من التَّخَلُّص والسلامة. وقد قيل في هذا البيت:

كَذبتم وبيت الله لا تأخذونها مغالبةً ما دامَ للسيف قائِم

إن معناه: كذبَكم أَملكُم."(٢).

٥. كذبتُ عليكَ لا تزالُ تَقوفني كما قافَ آثارَ الوسيقةِ قائفُ

البيت للأَسْود بن يَعْفُر أو للقُطاميّ.(٣) والقائف في اللّغة: الذي يعرف الآثار، وقُفت أثرَه، إذا اتبَعْته، مثل قَفَوْتُ أثره. واقْتافَ أثرَه، مثل قافَ. والوَسيقة: الطريدة، وهي القَطيعُ من الإبِل يطرُدها الشّلّال، وسُمّيت وسيقَة؛ لأنّ طارِدَها يجمَعُها ولا يدَعُها تنتَشِر عليه، واشتقاق الوسيقة من وسقتُ الشّيء، إذا جمعته.(٤)

---

(١) ابن منظور، لسان العرب، (كذب)، ٧٠٧/١.

(٢) البغدادي، خزانة الأدب، ١٩٥/٦، ١٩٦.

(٣) ابن منظور، لسان العرب، (قوف)، ٢٩٣/٩.

(٤) ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن (ت٣٢١هـ/ ٩٤٢م)، **جمهرة اللغة**، تحقيق: رمزي بعلبكي، دار العلم للملايين، ط١، بيروت، ١٩٨٧م، (وسق)، ٨٥٣/٢، الجوهري، صحاح العربية، (قوف)، ١٤١٩/٤، الزَّبيدي، تاج العروس، (وسق)، ٤٧٠/٢٦.

وورد البيت في (إصلاح المنطق) برواية أخرى، وهي (الوقيفة) بدل (الوسيقة).[١] والوقيفة الأُرْوِيّةُ تُلجئها الكِلابُ إلى صَخْرة لا مَخلَص لها منها في الجَبَل، فلا يُمكِنُها أَن تنزِلَ حتّى تُصادَ، وقيل الطَّريدة إِذا أَعيَتْ من مُطاردة الكِلاب. وكلُّ مَوْضِع حبسَته الكِلابُ على أَصحابه، فهو وَقيفة.[٢]

والبيت من شواهد الإغراء مع ما فيه من اختلاف رواية، والمعنى: كذبتُ عليكَ، فعليكَ بي[٣]. وللبيت تفسير آخر ذكره الفارابيُّ بقوله: "كذبتُ، أي: أوجبتُ، يقول: لا غنى بكَ عنّي وعن اتّباعي، كما يَتْبَعُ الصَّيدَ الصّائدُ."[٤] ونقلَ الأزهريُّ عن أبي سعيد الضرير في تفسيره ما نصّه: "ظننْتُ أنّكَ لا تنام عن وِتْري فكَذَبتُ عليكَ، فأذَلّه بهذا الشِّعر وأَخْمَل ذِكْرَه."[٥].

وأمّا الشواهد النثرية فجاءت على النحو الآتي:

١. الحديث الشريف المرويّ في الحِجامة، وهو قول الرسول صلى الله عليه وسلم: "الحِجامة على الرِّيق فيها شِفاء وبركة، وتزيد في العقل وفي الحِفْظ. فمن احْتجم فَيوم الخَميس والأحد كذباك، أَو يوم الاثنَيْنِ والثُّلَاثاء فإِنّه اليوم الذي كشف الله فيه عن أَيّوب البلاء، وأصابه يوم الأربعاء...".[٦].

---

(١) ابن السِّكِّيت، إصلاح المنطق، ص٢١٠.

(٢) ابن منظور، لسان العرب، (قوف)، ٣٦١/٩.

(٣) أبو عبيد، القاسم بن سلام (ت٢٢٤هـ/ ٨٣٨ م)، **غريب الحديث**، تحقيق: محمد عبدالمعيد خان، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، ط١، حيدر آباد الدكن، ١٩٦٤م، ٢٤٧/٣، ٢٤٨.

٤) الفارابي، أبو إبراهيم إسحاق (ت٣٥٠هـ/ ٩٦١م)، **معجم ديوان الأدب**، تحقيق: أحمد مختار عمر وإبراهيم أنيس، مؤسسة دار الشعب، القاهرة، ٢٠٠٣م، ٣٩٨/٣.

(٥) الأزهري، تهذيب اللغة، (كذب)، ١٠٠/١٠.

(٦) ابن قتيبة، غريب الحديث، ٥٩١/١، ٥٩٢.

والحديث محمولٌ على معنى الإغراء كما يذكر ابن قُتيبة في كتابه (غريب الحديث)، يقول: "كَذباكَ، أي: عليكَ بهما."[١] ونقل ابنُ الأثير خلافاً في توجيهه، فهو بمعنى الإغراء كما يرى ابن السِّكيِّت أو بمعنى التَّرغيب والبَعْث، كما يرى الزَّمخشري، فمعنى قَوْله: كَذَباكَ، أي: ليَكْذِباك وليُنَشِّطاك ويَبْعَثاك على الفِعْل، ونقل عن الجوهريّ أنَّ (كَذَب) قد يكون بمعنى وجَبَ.[٢]

٢. قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: "كذبَ عليكُم الحَجُّ، كذب عليكُم العمرةُ، كذبَ عليكُم الجِهادُ. ثَلاثة أسفار كذبْنَ عليكُم". ووردَ برواية: "ثلاثة أسفار كَذَبْنَ عليكم: الحجّ والعمرة والغزو."[٣] وبرواية: "يا أيُّها الناس كذَبَ عليكم الحجّ."[٤] ورُوي عنه –أيضاً– هكذا: "كذَبَكم الحجّ والقرآن."[٥] ولعلّ عمر بن الخطاب استعمل هذه التراكيب أو بعضها في مناسبات مختلفة.

وقد يعبّرون عن معنى الإغراء بالحضّ، ومنه ما نقله الأزهريُّ عن أَبي سعيد الضَّرير بقوله: "معنى قَوْله: كذَبَ عليكَ الحجُّ أنّه حضٌّ على الحجّ. وقالَ: إن الحجَّ ظَنَّ بكم حِرصاً عليه ورغبةً فيه فكَذَب ظَنُّه لقلَّة رغبَتكم فيه". أو يكون المعنى على الوجوب كما نقلَ عن الفراء بقوله: "وقال الفرّاء: كَذَبَ عليكَ الحَجُّ، أي: وَجَبَ، وهو الكذْبُ في الأصل، إنّما هو أنْ قيل: لا حَجَّ فهو كَذِبٌ."[٦]

---

(١) ابن قتيبة، غريب الحديث، ٥٩٢/١.

(٢) ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، (كذب)، ١٥٧/٤.

(٣) الحميري، نشوان، **شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم**، تحقيق: حسين العمري وآخرين، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٩٩٩م، (كذب)، ٥٧٩٢/٩.

(٤) ابن السكيت، إصلاح المنطق، ص٢٠٩.

(٥) ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ٤٥٢٦/٩.

(٦) الأزهري، تهذيب اللغة، (كذب)، ١٠٠/١٠.

وصرَّح السيوطيُّ بكون الفعل (كذبَ) بمعنى (وجبَ) في الإغراء، يقول: "وكذبَ في الإغراء بمعنى وجبَ، كقول عمر: كذبَ عليكم الحجّ، أي: وجبَ."(١).

فعلى تفسير الفراء لا يكون في هذا المرويّ شاهد على معنى الإغراء؛ لاستعمال الفعل (كذبَ) بمعنى (وجبَ). وقد يوفِّق بعضُهم بين معنى الوجوب والإغراء معاً على نحو قول الرّاغب الأصفهاني (ت٥٠٢هـ): "معناه وجبَ فعليكَ به، وحقيقته أنه في حكم الغائب البطيء وقتُه، كقولك: قد فاتَ الحجُّ فبادرْ، أي: كاد يفوت."(٢).

وحديث عمر السابق وغيره من تراكيب (كذبَ) يستوعب تفسيراتٍ مختلفة، كمعنى الإمكان الذي يرويه الزَّبيديُّ عن ابن شُمَيلٍ (ت٢٠٣هـ) بقوله: "كذَبَكَ الحَجُّ: أي: أمكَنَكَ فحُجَّ، وكذَبَكَ الصَّيْدُ، أَي: أمكَنَكَ فارْمِه. أو المعنى: كَذَبَ عليكَ الحَجُّ، إِن ذكَر أنّه غيرُ كافٍ هادِم لما قبله من الذُّنوب."(٣) ورأى بعضهم أن الإمكان أصل الكذب، ومن ثمَّ يُتّسع بهذا المعنى ليصير إغراء؛ لرواية ناظر الجيش قول ابن مالك: "وأصل الكذبِ الإمكانُ. وقول الرَّجُل للرَّجُل كذبتَ، أي: أمكنتَ من نفسك وضعفت، فلهذا اتّسع فيه فأُغري به؛ لأنه متى أُغري بشيء فقد جعل المُغرى به مُمكناً مُستطاعاً."(٤).

وللتّأويل النحويِّ أثرٌ في صرف دلالة التّراكيب إلى أحد المعاني السابقة، وقد نقل الكجراتيّ شيئاً من ذلك بقوله: "وكان وجهه النصب على الإغراء؛

---

(١) السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن (ت٩١١هـ/ ١٥٠٥م)، **همع الهوامع**، تحقيق: عبدالحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، ط١، القاهرة، ١٩/٣.

(٢) الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، (كذب)، ٧٠٥/١.

(٣) الزَّبيدي، تاج العروس، (كذب)، ١٢٠/٤.

(٤) ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ٤٥٢٦/٩.

ولكنه جاء شاذاً مرفوعاً، وقيل معناه: إنْ قيل لا حجّ عليكم، فهو كَـذِبٌ. وقيـل معناه الحثّ، يقول: إنَّ الحجَّ ظنَّ بكم حرصاً عليه ورغبةً فيه، وقيل: معنى كذبَ عليكم الحجّ على كلامين: كأنّه قال: كذبَ الحجُّ، عليكَ الحجَّ، أي: ليُرغبكَ الحجّ، هو واجبٌ عليكَ، فأضمر الأول لدلالة الثاني عليه. ومن نصب الحجَّ فقد جعـل عليك اسمَ فعل، وفي كذبَ ضمير الحجّ، وقال الأخفش: الحجّ مرفـوع بكـذبَ، ومعناه نَصْبٌ؛ لأنّه يريد أنْ يأمرَه بالحجّ، كما يُقال: أمكنـكَ الصّـيد، يريـدُ: ارْمه."(١).

٣. وذكر القدماء قولينِ آخرين لعُمر بن الخطاب أوردهما ابنُ الأثير على النحو: "شَكا إليه عَمرُو بنُ مَعْد يكَربَ أو غيرُه النِّقْرِس، فقال: كـذَبَتْك الظَّهـائر، أي: عليكَ بالمَشيِ فيها. والظَّهائر: جَمْعُ ظَهيرة، وهي شِدَّةُ الحَرِّ. وفي رِواية: كَذَبَ عليكَ الظَّواهر، جَمعُ ظاهِرة، وهي ما ظَهَر من الأرض وارْتفَعَ. ومنه حديثُـه الآخَرُ: إنّ عَمْرَو بنَ مَعْد يكَربَ شَكا إليه المَعَصَ، فقال: كذَبَ عليـكَ العَسَـلُ، يُريدُ: العَسَلان، وهو مَشْي الذِّئب، أي: عليكَ بسُـرعة المَشـي. والمَعَـصُ ... الْتِواء في عَصَب الرِّجْل."(٢).

٤. وثمة شاهد نثريّ مرويّ عن عليّ بن أبي طالب –رضي الله عنـه– وهـو قولُه: "كذَبَتْكَ الحارِقةُ". وقد حُمل معناه على الإغراء أيضاً، أو كما يقـول ابـن منظور: "أي: عليكَ بمثْلِها، والحارِقةُ المرأَة التي تَغْلِبُها شهوَتُها، وقيل: الضَّـيِّقَةُ الفَرْج."(٣).

---

(١) الكجراتي، جمال الدين محمد الهندي الفَتَّنِي (ت٩٨٦هـ/ ١٥٧٨م)، **مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار**، مطبعة مجلس دائـرة المعـارف العثمانيـة، ط٣، ١٩٦٧م، ٣٨١/٤.

(٢) ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، (كذب)، ١٥٨/٤.

(٣) ابن منظور، (كذب)، ٧١٠/١.

٥. ومن الشواهد النثرية ما يُنسب إلى العرب أو بعض الأعراب، فمن المرويّ المنسوب إلى الأعراب ما نقله عيسى بن عمر النحوي (ت١٤٩هـ) بقوله: "مرَّ بي أعْرابي وأنا أعلِفُ بَعيراً لي فقال: كذَبَ عليك البِزْرُ والنَّوى."[١] ووردت الرواية في (خزانة الأدب) على النحو: "وقال بعضهم في قول الأَعرابي وقد نظر إلى جَمَلٍ نِضْوٍ: كذب عليكَ القَتُّ والنَّوى، ورُوِيَ: البِزْر والنَّوى، ومعناه أنَّ القَتّ والنَّوى ذكرا أنَّكَ لا تسمَنُ بهما؛ فقد كذبا عليكَ، فعليكَ بهما فإنَّك تسمَن بهما."[٢].

ومن المنسوب للعرب ما ورد في قول أبي عُبيد: "والعرب تقول للمَريض: كذب عليك العسلَ، كذب عليكَ كذا وكذا أي: عليكَ به."[٣] وفي قول ابن فارس: "فأمّا قولُ العَرَب: كذَبَ عليكَ كَذا، وكذبَكَ كَذا، بمعنى الإغراء، أي: عليكَ به، أو قد وَجَبَ عليك..."[٤].

ومنه ما نقله السيوطيّ عن الأصمعيّ بقوله: "قال الأصمعيّ: تقول العرب هذه الكلمة إذا أراد أحدُهم الشيءَ قال: كذبَ عليك كذا: يُريد عليك بكذا."[٥] وكذا كان منقول الزَّبيديّ عن الأعْلَم الشَّنْتَمَريّ يقول: "وقال الأعلمُ في شرح مُختار الشُّعراء الستّة ... والعربُ تقول: كذبَكَ التَّمْرُ واللَّبَنُ، أي: عليكَ بهما."[٦].

---

(١) السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر (ت٩١١هـ/ ١٥٠٥م)، **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، تحقيق: فؤاد علي، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت، ٣٠١/١.

(٢) البغدادي، خزانة الأدب، ١٨٨/٦.

(٣) أبو عبيد، غريب الحديث، ٢٥٠/٣.

(٤) ابن فارس، مقاييس اللغة، (كذب)، ١٦٨/٥.

(٥) السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ٣٠١/١.

(٦) الزَّبيدي، تاج العروس، (كذب)، ١٢٣/٤.

من جملة الشّواهد الشّعريّة والنّثريّة التي استطعنا الوقوف عليها، وما قيل فيها نخلصُ إلى الآتي:

– لعلَّ الخليل بن أحمد (ت١٧٠هـ) هو أول من فسّر معنى بعض التراكيب السابقة، وحملَها على الإغراء؛ لقوله: "وقول عمر: كَذَب عليكم الحجّ، كَذَب عليكم الجهاد، أي: وجبَ عليكم، ودونَكم الحجّ."(١) وهو الشاهد المُفرد الذي ذكره وفسَّره، وبيّن فيه عدم تصرف الفعل (كذبَ)، وأمّا البيت الذي سبق: (كَذَبَ العَتيقُ وماءُ شنٍّ باردٌ...) فذكره برواية: (وماء سُعْنٍ باردٍ)؛ لتفسير المعنى اللغوي للسّعْن بفتح السين وضمّها.(٢)

– ما وُجِّه من شواهد (كذبَ) على معنى الإغراء والحثّ خمسة شواهد شعرية من الشعر الجاهليّ، وخمسة من النثر في عصر صدر الإسلام، وهي حديث شريف، وثلاثة شواهد منسوبة إلى عمر بن الخطاب باختلاف في روايتها، وآخر منسوب إلى عليّ بن أبي طالب. وأمّا ما رواه عيسى بن عمر عن الأعرابيّ فهو من الشواهد التي قيلت قبل منتصف القرن الثاني الهجري؛ لأنّ عيسى توفّي سنة (ت١٤٩هـ).

– لم تكن دلالة هذه التراكيب والشواهد قطعيةً؛ فأكثر القدماء يرى أن هذه الدلالة تدور في محور الإغراء والحثّ، أو الوجوب. ويظهر أنَّ أكثر المشتغلينَ بدرس هذه التراكيب –إذا استثنينا الخليل– من اللغويين وعلماء الغريب والنادر، كأبي عُبيدة (ت٢٠٨هـ) وأبي زيد الأنصاري (ت٢١٥هـ) والأصمعي

(١) الفراهيدي، أبو عبدالرحمن الخليل بن أحمد (ت١٧٠هـ/٧٨٦م)، **العين**، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨١م، (كذب)، ٣٤٧/٥، ٣٤٨.

(٢) الخليل، العين، (سعن)، ٣٣٧/١.

(ت٢١٦هـ) وأبي عبيد (ت٢٢٤هـ) وأبي مسحل الأعرابي (ت٢٣٠هـ) وابن السِّكِّيت (ت٢٤٤هـ)، وأبي بكر بن الأنباري (ت٣٢٨هـ).

ولم يثبت أنَّ لسيبويهِ رأياً فيها، فضلاً عن الكسائي، ومَن تلمذ لهم الخليل، أو عاصره منهم، كالأخفش الكبير، وأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر. ولعلَّ السبب يكمن في قلّة ما بأيدي هؤلاء النحاة من الشواهد الفصيحة، فالقرآن الكريم خلا من استعمالها، وما ورد في الحديث الشريف شاهد واحد، والحديثُ لا يُعدّ أصلاً تُقام عليه قواعد النحو لدى متقدمي النحاة. زيادة على ما يمكن قوله من غموض دلالة هذه التراكيب وندرة استعمالها.

ولعلَّ النحويين رأوا في هذه التراكيب ما لا يمكن حمله على غير ما تقتضيه صنعة النحو من رفع الاسم على الفاعلية، في نحو: كذب عليكم الحجُّ. والفعل (كذبَ) لا يعدو أن يكون معناه (وجبَ)، وهذا ما يُفهم من الرأي المنسوب للفرّاء الذي ذكرناه، وهو قوله: "كَذَبَ عليكَ الحَجُّ، أي: وَجَبَ، وهو الكذْبُ في الأصْل".

فليس من المُستغرَب أنّ كلَّ ما عُنيَ به سيبويهِ من بيت عنترة: (كَذَبَ العَتيقُ ... فاذْهبي) هو إنشاده برواية (فاذْهَبْ)، لغير إرادة الترنم[1]. لقول البغدادي: "وقد أورد سيبويه هذا البيت في باب وُجوه القوافي في الإنشاد على أَنّه سمع من العَرَب من ينشده: إن كنت سائلتي غبوقاً فاذْهَبْ. بسُكون الباء؛ لأَنهم لم يُريدوا التّرنُّم."[2].

وسنأتي في الإفراد الآتي على بيان الضّوابط النحوية واللغوية التي ذكرها القدماء في هذه التراكيب:

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٢١٣/٤.

(٢) البغدادي، خزانة الأدب، ٧٩١/٦.

المبحث الثالث: ضوابط تراكيب (كذب) النحوية واللُّغوية

١. جمود الفعل وسكُّ التّراكيب

ذكرنا فيما سبق أنَّ الخليل أول مَن وجّه التراكيب على معنى الإغراء، وهو أوّل مَن قال بجمود الفعل (كذبَ) على صورة الماضي في هذه الشواهد، فلا: "يُقال: يكذبُ ولا كاذب، ولا يُصرَّف في وجوه الفعل."[١] وهذا رأيُه، والاسمان (الحجّ) و(الجهاد) غيرُ مضبوطينِ في النسخة المُحقّقة من معجمه (العين)، فقد وردا فيها هكذا: "كَذَب عليكم الحجّ، كَذَب عليكم الجهاد، أي: وجبَ عليكم، ودونكم الحجّ."[٢].

ولقلة الشّواهد المرويّة بالنصب واطّراد رفع الاسم في مثل هذه المواضع فإنّه يترجّح أنّ الخليل كان يعدّ الاسمين السّابقينِ مرفوعينِ. ولعله لم ينته إليه شيءٌ من جواز النَّصب على أنه لهجة، وإلّا كان سيذكر ذلك في هذين الاسمين؛ فالأعرابيّ الذي نصب (البِزْر والنَّوى) في المرويّ عنه: "كذب عليك البِزْرَ والنوى." كان الالتقاء به من نصيب يونس النحويّ، بعد أن جاء به أبو عُبيد؛ لقوله: "فأتيت به يونس بن حبيب. فكتبها عنه، وكتب بعد ذلك منه علماً كثيراً. وقال: هذا القياس"[٣]. فلو أنَّ يونس اطّرد له شيء من النصب عن غيره من الأعراب، أو سمع من الخليل هذا النصب لما كان لهذا الأعرابيّ مزيدُ حظْوة عنده، جَعَلَتْه يسجّلُ عنه علماً لا نشكّ في أنّه من علم الغريب والنادر اللغويّ.

ومن المتأخّرين الذين ذهبوا مذهبَ الخليل في القول بجمود الفعل (كذبَ) ابنُ سيده (ت٤٥٨هـ) الذي يقول: "وكذب عليكم الحَجُّ والحجَّ، من رفع جعلَ كذبَ بمعنى: وَجبَ، ومن نصب: فعلى الإغراء، ولا يصرف منه آتٍ ولا

---

(١) الخليل، العين، (كذب)، ٣٤٨/٥.

(٢) المصدر السابق، (كذب)، ٣٤٧/٥، ٣٤٨.

(٣) أبو مسحل الأعرابي، نوادر أبي مسحل، ص١٥.

مصدر ولا اسم فاعل ولا مفعول."[١] والقول نفسه مع ابن القطّاع (ت٥١٥هـ) الذي يقول أيضاً: "وكذبَ عليكَ كذا إغراءٌ به، ولا يتصرّف في الإغراء تصرفَ الفعل، ويكون ما بعده مرفوعاً إلّا كَذبَ عليك البزْرَ والنَّوى، فإنّه جاء منصوباً على أصله."[٢].

وقد ذهب الزمخشريّ (ت٥٣٨هـ) إلى أنَّ تراكيب (كذبَ عليكم الحَجّ) جامدة تجري مجرى المَثَل، يقول: "وعندي قَول هو القول، وهو أنّها كلمة جرت مجرى المثل في كَلامهم؛ ولذلك لم تُصرّف ولزمت طَريقة واحدة في كونها فعلاً ماضِياً مُعَلّقاً بالمخاطب ليس إلّا."[٣].

واقتضى تعلّقها بالمُخاطب وحده –وهذا جمود بلاغيّ– أن تتبعه دلالة الفعل (كذبَ) على الأمر، وإن جمد على صيغة الماضي، وهو رأي ذكره الزمخشري بقوله: "وهي في معنى الأَمر، كقولِهم في الدُّعاء: رَحِمك الله [أي: ليَرْحَمْكَ اللَّهُ] والمراد بالكَذِب التَّرْغيب والبعث."[٤].

وهذا يعني أنّ التّراكيب من نمط الخبر الذي يراد به معنى الإنشاء، أو كما ينقل البغداديّ عن ابن الشجري بقوله: "ووجهُه معَ الرّفع أنّه من قبيل ما جاء لفظ الخَبَر فيه بمعنى الإغراء، كما قال ابن الشجريّ في أَماليه: كـ(تؤمنون

---

(١) ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، (كذب)، ٧٩١/٦.

(٢) ابن القطاع، علي بن جعفر (ت٥١٥هـ/١١٢١م)، **كتاب الأفعال**، عالم الكتب، ط١، بيروت، ١٩٨٣م، ٧٨/٣.

(٣) الزمخشري، الفائق في غريب الحديث، (كذب)، ٢٥٢/٣.

(٤) المصدر السابق، (كذب)، ٢٥٢/٣. وعبارة: [أيْ: ليَرْحَمْكَ اللَّهُ] واردة في نقل ابن الأثير رأيَ الزمخشري السابق، ينظر: ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، (كذب)، ١٥٧/٤.

باللَّه) بمعنى آمنوا باللَّه. و(رَحِمَه اللَّهُ) بمعنى اللَّهُمَّ ارحمْه. و(حسبكَ زيد) بمعنى اكتفِ به."(١).

وصارت الشواهد في كتب النحو تُروى برفع الاسم ونصبه بعد الفعل (كذبَ)، فقد روي شطر بيت عنترة الأول هكذا: (كذب العتيقَ وماءَ شنٍّ بارداً) بنصب (العتيق)؛ فاضطرّ الأستراباذي (ت٦٨٦هـ) -لهذا السبب ولغيره- أنْ يعدّ الفعل (كذبَ) اسمَ فعل.(٢)

وقد ذهب البغداديّ فيه إلى ما يخالف هذا الرأي، يقول: "لم أرَ مَن قال من النّحْويين وغيرهم أَن كذب اسم فعلٍ. وهذا شيءٌ انفرد به ... وإنّما ذَكروه في جملة الأفعال التي منعت التَّصَرُّف، منهم ابن مالك."(٣).

٢. توجيه نصب الاسم بعد (كذب)

رويت بعض الشواهد بنصب الاسم بعد الفعل (كذبَ)، فبعد أن ذكر أبو عُبيد رفع الاسم (الحجّ) في المرويّ عن عمر بن الخطاب قال: "ولم أسمع في هذا حرفاً منصوباً إلّا في شيء كان أبو عُبيدة يحكيه عن أعْرابي نظر إلى ناقَة نِضْوٍ لرَجُل فقالَ: كذَبَ عليكَ البِزْرَ والنَّوى، ولم أسمع أحداً يَحكي في هذا نصباً غير قول أبي عُبيدة هذا. قال ابن عُلَيّةَ: والعرب تقول للمَريض: كذبَ عَلَيْك العسلَ، كذب عليكَ كذا وكذا، أي: عليكَ به."(٤).

---

(١) البغدادي، خزانة الأدب، ١٨٦/٦.

(٢) الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن (ت٦٨٦هـ/ ١٢٨٧م)، **شرح كافية ابن الحاجب**، تحقيق: أحمد السيد أحمد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، ١٦٦/٣، ١٦٧.

(٣) البغدادي، خزانة الأدب، ١٨٣/٦، ١٨٤.

(٤) أبو عبيد، غريب الحديث، ٢٥٠/٣.

والرواية في (نوادر أبي مسحل) جاءت هكذا: "قال أبو عبيدة: هكذا سمعتها من العرب، يرفعون بها في معنى الإغراء ... قال أبو عبيدة: ما خلا أعرابياً من غَنِيّ، وكان فصيحاً، فإنه نصب. وذلك إنه دخل منزلي، فرأى شُويهة مضرورة، فقال: ما بالُ هذه على ما أرى؟ فقلت: إنّا لنعلفُها. قال: كذبَ عليك البِزْرَ والنَّوى. فأتيت به يونسَ بن حبيب. فكتبها عنه، وكتب بعد ذلك منه علماً كثيراً. وقال: هذا القياس."(١).

فما دفع بأبي عبيدة إلى العناية بهذا الأعرابي والذهاب به إلى يونس هو نصب الاسم بعد الفعل (كذبَ). وإذا ثبت أنَّ يونس بن حبيب قد توفي سنة ١٨٢هـ فإن نطق الاسم في هذه التراكيب منصوباً على الإغراء من الغريب النادر الذي لم يجد له الرواة غير هذا الشاهد قبل نهاية القرن الثاني الهجري.

ولم نقف على أيّ شاهد من النثر أو الشعر قيل بعد هذا القرن، ولعله القرن الذي قلَّ فيه استعمال هذه التراكيب برفع الاسم فيها ونصبه على الإغراء، فلم ينتهِ إلا وقد انتهى معه هذا الاستعمال أو كاد، وإنْ بقيَ مَن ينطق به فربّما لم يتمكن الرواةُ من الوصول إليه.

ومن غير المتوقع أن يختلف النّحويون في توجيه هذه التّراكيب لو بقيت في حدود رفع الاسم بعد الفعل (كذب)، أو ظلَّ هذا الفعل على أصل دلالته المعجمية، دون معنى الإغراء واللزوم والحثّ، ولكنهم اختلفوا في توجيهها لاختلاف معناه فيها، ولمجيء الاسم منصوباً.

فمن القائلين بوجوب نصب الاسم بعد الفعل الأصمعيّ؛ لقول أبي عبيد: "قال الأصمعي: معنى كذبَ عليكم معنى الإغراء، أَي: عليكم به، وكأنَّ الأصل في هذا أن يكون نصباً، ولكنه جاءَ عنهم بالرَّفع شاذاً على غير قِياس."(٢)

---

(١) أبو مسحل الأعرابي، نوادر أبي مسحل، ص١٥.

(٢) أبو عبيد، غريب الحديث، ٢٤٨/٣.

وأصالة النصب تنطبق على التراكيب، وإن خلت من الجار والمجرور (عليكَ) اللذينِ يسوّغان نصب الاسم، وهذا ما يُفهم من قول السيوطيّ: "وقال ابن خالويه في شرح الدُّرَيْدية في قوله:

كذَب العَتِيقُ وَماءُ شَنَّ بَارِدٌ

هذا إغراء أي: عليك العتيقُ والماءُ البارد، ولكنّه كذا جاء عنهم بالرفع؛ لأنه فاعل كذبَ، والعرب تقول: كَذَب عليك العسل، أي: الزمْ العَدْوَ وسرعةَ السير والمشي."(١).

وذهب بعضُهم إلى أن تراكيب: (كذبَ عليك كذا) وغيره مركبةٌ من نمطين من الجمل أو الكلام على حدّ نقل الزمخشري رأياً لأبي بكر بن السّراج من كتاب (المسائل القصريات)(*) بقوله: "وفي المسائل القصريات: قال أبو بكر: في قول من نصب الحَجّ فقالَ: كذب عليك الحَجَّ أنّه كلامان. كأنّه قال: كذبَ يعني رجلاً ذمّ إليه الحَجَّ، ثمَّ هيَّجَ المُخاطبَ على الحَجّ، فقالَ: عليكَ الحَجَّ."(٢).

وقد بيّن الزمخشريّ معنى هذا التّركيب ووُجوه إعراب الاسم حين يكون التركيب مُؤلّفاً من كلامينِ أو من كلام، يقول: "وأمّا كذب عليكَ الحَجّ فله وَجْهان: أَحدهما: أَن يُضمَّن معنى فعل يتَعدّى بحرف الاستعلاء، أَو يكون على كلامين كأنّه قال: كذب الحَجّ، عليكَ الحَجّ، أَي: ليُرغِّبكَ الحَجُّ، هو واجِبٌ عليكَ،

---

(١) السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ٣٠٢/١.

(*) ورد الكتاب في (خزانة الأدب) للبغدادي على أسماء مختلفة، منها: المسائل القصرية، والتذكرة القصرية، فضلاً عن المسائل القصريات. ينظر: ١٨/١، ٣١٥. وأبو بكر الوارد في النص هو –على ما ترجح لنا– أبو بكر بن السراج صاحب: (الأصول في النحو)، توفي سنة: (٣١٦هـ/ ٩٢٨م).

(٢) الزمخشري، الفائق في غريب الحديث، (كذب)، ١٥١/٣، ١٥٢.

فأضمر الأول لدلالة الثّاني عليه. ومن نصب الحجَّ فقد جعل عليك اسمَ فعل، وفي كذب ضمير الحجّ."(١).

وهذا التفسير الذي نُقل عن ابن السراج أفضى إلى جعل التركيب السابق وغيره من شواهد التّنازع النحويّ، وقد أخذ بهذا أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) في تفسيره قول الأعرابيّ الذي نظر إلى جمل نِضْوٍ فقال: "كذب عليكَ القَتّ والنوى". ورُوِيَ: "البزر والنوى" يقول الزمخشريّ: "وقال أبو عليّ: فأمّا من نصب البزر فإنّ عليكَ فيه لا يتَعَلَّق بكذب، ولكنه يكون اسم فعل وفيه ضمير المُخاطب. وأمّا كذبَ ففيه ضمير الفاعل، كأنّه قالَ: كذبَ السِّمَنُ، أي: انتفى من بعيرك فأوجده بالبزر والنّوى، فهما مفعولا عليكَ: وأضمر السِّمَن لدلالة الحال عليه في مُشاهدة عَدمه."(٢).

ونخلص ممّا ذهبَ إليه الزمخشريّ ونَقَلَه إلى بعض ما نستدركُه ونصوبه، فابن الأثير (ت٦٠٦هـ) ينسب الرأي السابق إلى الزمخشريّ نفسه بقوله: "وقال الزّمخشريُّ: معنى كَذَبَ عليكم الحجُّ على كلامَين، كأنّه قالَ: كذَبَ الحجُّ، عليكَ الحَجَّ ... فأضْمر الأولَ لدلالةِ الثّاني عليه. ومَن نَصب الحَجَّ فقد جَعل عليكَ اسم فعلٍ، وفي كذَبَ ضمير الحَجِّ."(٣).

فالقائل بأنّ التركيب من كلامين أبو بكر بن السّراج، والتّأويل النحويّ للفارسيّ، وقد تبعه الزمخشريّ.

والأمر الآخر أنَّ توجيه التراكيب بالتنازع ليس لأبي حيّان الأندلسيّ (ت٧٤٥هـ) على نحو ما روى عنه البغداديّ بقوله: "قال أبو حَيّان... والتي

---

(١) الزمخشري، الفائق في غريب الحديث، (كذب)، ١٥٢/٣.

(٢) المصدر السابق، (كذب).

(٣) ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، (كذب)، ١٥٨/٤.

تَقْتَضيه القواعد أنّ هذا يكون من باب الإعمال، فكذب يطلب الاسم..."[1] فالأولى أن يُنسب إلى أبي عليّ الفارسيّ تفصيل القول بالتنازع أو الإعمال.

– لم يرتض الأستراباذيّ رأي الفارسيّ في نصب الاسم، فصار يوجّه التراكيب على نحو مخالف لإجماع مَن اشتغل بتفسير معانيها وإعرابها؛ فلرواية الشواهد بنصب الاسم ورفعه مسوغٌ لهجيّ ونحوي ومعنوي أيضاً، وهذا ينطبق على ما لا يشتمل منها على الجارّ والمجرور (عليك) في نحو: (كذب العتيقَ وماءَ شنٍّ بارداً)، وعلى ما اشتمل منها عليهما، كقول الأعرابي: كذبَ عليكَ البزرَ والنّوى. فهو يذكر –ابتداءً– أنَّ الفعل (كذبَ) في التراكيب المروية بنصب الاسم عبارة عن اسم فعل، وهذا يوافق لهجة مُضر التي تنصب الأسماء بعد (كذب) خلافاً للهجات اليمانية التي ترفعها بعده، وهذا الاختلاف اللهجيُّ نقله عن ابن السّراج، ونقلَ عنه أنَّ معنى (كذبَ عليكَ البزرَ) هو الزمْه وخذْه؛ لأنَّ الكذب عند العرب في غاية الاستهجان، وممّا يُغرى بصاحبه وبأخذه المكذوب عليه، وهذا ينطبق على الاسم المرفوع في نحو (كذب فلانٌ).

وفي عجز الشاهد الذي سبق، وهو: (... كَذَبَ القَراطِفُ والقُروفُ) يذكر الأستراباذيّ أنَّه إغراء به، ومعناه: الزمْه وخذْه فإنه كاذب، وإذا اقترن التركيب بالجار والمجرور (عليك) صار أبلغَ في الإغراء، ومن ثمَّ صار الفعل يستعمل في الإغراء بكل شيء، يقول: "وإن لم يكن ممّا يصدر منه الكذب، كقولهم: كذب عليكَ العسلَ... وكذب الحجَّ، أي: عليكَ به، فكما جاز أن يصير نحو: عليكَ وإليكَ، بمعنى فعل الأمر فيُنصب به، جاز أن يصير كذبَ، وكذبَ عليك بمعنى الأمر؛ فينصب به كما ينصب بـ: الزمْ. قال أبو علي في (كذب عليك البزرَ): إنَّ فاعل كذب مُضمر، أي: كذب السِّمَنُ، أي: لم يوجد، و(البزر) منصوب

(١) البغدادي، خزانة الأدب، ١٨٦/٦، ١٨٧.

بـــ(عليك)، أي: الزمْه، ولا يتأتّى له هذا في قول عنترة: (كذب العتيـــقَ علـــى رواية نصب (العتيق) وما ذكرناه أقرب."[١].

وقد انتقد البغداديُّ رأيَ الأستراباذيّ حين عدَّ (كذبَ) اسمَ فعـــل والاســـمُ منصوبٌ، ولم يعدّه كذلك والاسم مرفوعٌ، يقول: "ومفهومه أنّ العَتيـــق إذا رُوِيَ بالرَّفع لم يكن كذبَ اسم فعل، ولم يبيِّن حكمه، وكأنّه ترك شرحه لشهرته بمعنى الإغراء. وفيه أن كذبَ سواءٌ نصب ما بعده أو رفع بمعنى الإغراء ... فجَعْلُـــه مَعَ المنصوب دون المرفوع اسمَ فعل تحكمٌ لا يظهر له وَجهٌ. على أنّ النصب قد أنكره جماعة وعيّنوا الرّفع."[٢].

– وبرجع النظر فيما تذكره بعض المؤلَّفات اللّغوية نجد آراء مقتضبة تدور في محور تفسير النصب بعامل لفظي أو معنوي، فمن الإيماء إلى العامل المعنـــوي ما نسبه السخاوي (ت٦٣٤هـــ) إلى الأخْفَش (ت٢١٥هـــ) من أنَّ (الحَجّ) مرفوعٌ بكَذَبَ، و: "معناه نَصْبٌ؛ لأنّه يُريد أنْ يأمُره بالحَجّ، كما يُقال: أمْكَنـــك الصَّـــيْدُ، تريد ارمِه."[٣].

وبعد أن نقل ابن سيده (ت٤٥٨هـــ) رأي أبي علـــيّ الفارســـيّ –دون أن يذكر أنه للفارسيّ– في وجه نصب الاسم في نحو (كذبَ عليكَ البِزرَ والنَّـــوى)، قال: "فهذا الأصل في هذه الكَلِمة، وليس كما ذكر بعضُ رُواة أهل اللُّغة أَن كَذَب تَجيء زِيادة."[٤].

---

(١) الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، ١٦٧/٣.

(٢) البغدادي، خزانة الأدب، ١٨٦/٦.

(٣) السخاوي، أبو عليّ بن محمد (ت٦٤٣هـــ/ ١٢٤٥م)، **سفر الســـعادة وســـفير الإفـــادة**، تحقيق: محمد الدالي، دار صادر، ط٢، بيروت، ١٩٩٥م، ٤٣٤/١.

(٤) ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل (٤٥٨هـــ/ ١٠٦٥م)، **المخصص**، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، ط١، بيروت، ١٩٩٦م، (الكـــذب والـــدعوى)، ٢٩٢/١.

وقد فسّر ابن سيده النصب في نحو: (كذبَ العتيقَ) بكَثرة استِعمال الفعل (كذبَ) في الإغراء بالشيء والبَعْث على طَلَبه وإيجادِه حتى: "صار كأنّه يقول لها: عليكِ العَتيقَ، أَي: الزميه، ولا يُريد بقوله لها كذبَ نفْيَه، ولكن إضْرابها عمّا عداه، فيكون العَتيق في المعنى مفعولاً به، وإن كان لَفْظُه مرفوعاً بقوله لها، مثل: سَلامٌ عليك، ونحوه ممّا يُراد به الدُّعاءُ واللَّفْظ على اللَّفْظ". وينقل بعد ذلك رأي ابن السّراج في اختلاف اللهجات، يقول: "وحكى محمَّد بن السَّرِيّ، عن بعض أهل اللُّغة في كذب العَتيقُ أَنّ مُضَر تنصِب به، وأنَّ اليمن ترفعُ به."[1].

ونقلَ بعض المتأخرين رأياً لعبد الدّائم بن مرزوق القيرواني (ت٤٧٢هـ) يبيّن كيف صار الفعل (كذبَ) دالّاً على الإغراء في نحو: (كذب العَتيقَ)، فأَصله: كذبَ ذاكَ، عليكَ العَتيقَ، ثمَّ حذف عليكَ، وناب كذبَ مَنابَه فَصارت العَرَب تُغري به.[2] فمن نيابة الفعل (كذبَ) عن (عليك) -بعد حذفه- تسرّب إلى الفعل معنى الإغراء.

وقد انتهى تفسير النصب إلى القول بالعامل المعنويّ لدى البغداديّ نفسه؛ لقوله: "ووَجهُه مَعَ النصب من باب سراية المعنى إلى اللَّفظ؛ فإن المُغرى به لما كان مفعولاً في المعنى اتَّصلَت به علامة النصب؛ ليطابق اللَّفظ المعنى."[3].

٣. وجوب رفع الاسم بعد (كذبَ)

سوَّغ بعضُ القدماء رفع الاسم بعد الفعل (كذبَ) بزيادة هذا الفعل في التراكيب، ولعلَّ أبا زيد الأنصاري (ت٢١٥هـ) أول من ذكر ذلك، ففي كتابه

---

(١) ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل (٤٥٨هـ/ ١٠٦٥م)، **المخصص**، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، ط١، بيروت، ١٩٩٦م، (الكذب والدعوى)، ٢٩٢/١، ٢٩٣.

(٢) ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ٤٥٢٦/٩، البغدادي، خزانة الأدب، ١٨٦/٦.

(٣) البغدادي، خزانة الأدب، ١٨٦/٦.

(النوادر في اللغة) قال: "وتجيء كذَبَ زائدةً في الحديث والشعر، قال عمر بن الخطاب: كذَب عليكم الحَجُّ، فرفع الحجّ بكذب، والمعنى: عليكم الحجّ، أي: حُجّوا."(١).

وقريب من هذا الرأي ما نقله ابن منظور عن الأصمعيّ في الشاهد الذي سبق (كذبتُ عليكَ لا تزالُ تَقوفني ...) يقول: "وحَكى أبو حاتم عن الأصمعيّ: إن قولَه لا تَزالُ في موضعِ رفعٍ على تقدير(*) أنْ لا تزالَ، فلمّا سقَطَت أَنْ ارتفعَ الفعلُ وجعَلَه على حدِّ قولهم: كذَب عليكَ الحَجُّ، وكذَبَ زائدةٌ، وكذلكَ كذبْتُ في البيت زائدةٌ. قال ابنُ بَرِّيّ: فهذا قولُ الأَصمعيّ، قال: ولا يصِحُّ عندَ النّحويينَ."(٢).

وقد رأينا –من قبلُ– أنَّ ابن سيده أنكر زيادةَ الفعل (كذب) والاسم منصوب في نحو قولهم: (كذبَ عليكَ البِزرَ والنَّوى)؛ بقوله: "فهذا الأصل في هذه الكَلِمة، وليس كما ذكر بعضُ رُواة أهل اللُّغة أَن كَذَب تَجيء زِيادة".

وسوّغ بعضُ النحاة رفع الاسم (المُغرى به) بعد الفعل (كذبَ)؛ اتكاءً على سلامة أصل تقرّر في النحو، وهو أنّه لا بدّ للفعل من فاعل، فالبغداديّ ينقل عن أبي بكر بن الأَنباريّ –في رسالته التي شرح فيها معاني الكذِب– إنكارَه النصبَ، يقول: "والمُغرى به مرفوع بكذبَ لا يجوز نصبه على الصِّحّة؛ لأن كذب فعل لا بُدّ له من فاعل، وخبرٌ لا بُدّ من مُحَدِّث عنه، والفعل والفاعِل كلاهما تأويلهما الإغراء. ومن زعم أَن الحَج والعمْرَة والجهاد في حديث عمر حكمُهن النصب لم يُصِب؛ إِذ قضى بالخلوّ عن الفاعِل." لينتهي من ذلك إلى

---

(١) الأنصاري، أبو زيد (ت٢١٥هـ/ ٧٣٠م)، **النوادر في اللغة**، تحقيق: محمد عبدالقادر أحمد، دار الشروق، ط١، بيروت، ١٩٨١م، ص١٧٨.

(*) ورد في النص المحقق: "أن تقديره" بعد: "على تقدير" ونحسب أن ذلك من المقحم في النصّ.

(٢) ابن منظور، لسان العرب، (قوف)، ٢٩٣/٩.

القول: "وهذا شاذٌّ من القول خارجٌ في النّحو عن منهاج القياس، ملحقٌ بالشـــواذّ التي لا يُعوَّل عليها، ولا يُؤْخذ بها."(١).

وقد بقي هذا الأصل النحويّ متّكأً كثيرٍ من النحاة الأصوليين في رفضـــهم نصب الاسم بعد الفعل (كذبَ)، زيادةً على متّكأ آخر، وهو قلة الشواهد المرويّة بنصب الاسم بعده.(٢)

المبحث الرابع: رأي الدراسة في تراكيب (كذب)

ما يمكن الخلوص إليه بعد الانتهاء من بسط آراء القدماء وتحليلها هـــو أنَّ القدماء اجتهدوا في تفسير هذه التّراكيب التي بدت غامضةً في نظـــر بعضـــهم، وقابلةً لكثير من المقولات الصرفية والنحوية، كالزيـــادة والحـــذف والتنـــازع والتضمين، والجمود، واختلاف معانيها بين الإغراء والحثّ والوجوب، والخبر والإنشاء، وتباين بعض اللهجات في رفع الاسم ونصبه...

وقد خلصنا في هذه الدراسة إلى رأي في هذه التراكيب وما قيل فيها نجمله على النحو الآتي بيانُه:

١. الأصل في الفعل (كذبَ) أن يؤدّيَ معنى حقيقياً يدور في محـــور مـــا يخالف الصدق في القول، فهو المعنى المُطّرد الشّائع فيه دون قيد، وتوفُّره على أداء هذا المعنى يجعلُه من زمرة الأفعال المتصرّفة، وهو –كغيره من الأفعال– عرضةٌ للدخول في التراكيب المجازية، وهذا من الاتّساع الـــذي أشـــار إليـــه الفارسيّ ونقله الزمخشريّ عنه بقوله: "قال الشّيخ أبو عليّ الفارسيّ ... الكَذِب: ضرب من القول، وهو نطق كما أن القول نُطق، فإذا جازَ في القول الذي الكَذِب ضربٌ منه أَن يُتَّسع فيه فيُجْعَل غير نطق في نحْو قوله ... قد قالَـــت الأنســـاع

(١) البغدادي، خزانة الأدب، ١٨٤/٦.

(٢) ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ٤٥٢٤/٩، ٤٥٢٥.

للبطن الحَقِي(*)... جازَ في الكَذِب أن يُجعل غير نطق في نَحْو قوله: كذب القراطفُ والقروفُ."(١).

وأمّا ما أدّى إلى توفُّر هذا الفعل على معنى الإغراء والحثِّ فنرى أنَّ ما يفسّره هو رأي ابن السّراج الذي نقله الأستراباذيّ، وهو أنَّ: "الكذب عند العرب في غاية الاستهجان، وممّا يُغرى بصاحبه وبأخذه المكذوب عليه."(٢).

فالدّلالة على هذا المعنى ليست متأتّيةً من نيابة الفعل مناب (عليك) على النحو الذي ذكره بعض اللغويين. فمن غير المعروف في العربية نيابة الفعل منابَ الجارّ والمجرور، والشائع العكسُ، وهو أن الجارّ والمجرور (عليكَ) ينوبانِ عن الفعل في الإغراء في مثل قولهم: (عليكَ نفسَكَ).

وقد علّل ابن الورّاق (ت٣٨١هـ) هذه النيابة بقوله: "إن قال قائل: لِمَ خصّت العَرَب: عندكَ وعليكَ ودونكَ بإقامتها مقامَ الأفعال من بين سائرِ الظروف؟ قيل له: لأَن الفعل لا يجوز أن يضمر إلّا أَن يكون عليه دليل من مُشاهدة حال أَو غير ذلك، فلمّا كان (على) للاستعلاء، والمستعلي يرى ما تحتَه، وكذلك (عندك) للحضرة، ومن بحضرتك تراه، وكذلك (دون) للقرب، فلمّا كانت هذه الظروف أخصّ من غيرها، جازَ فيها ذلك."(٣).

وأمّا معنى الوجوب الذي حمل عليه بعضُ القدماء تركيب (كذبَ عليكم الحجّ) وغيره فلا نراه يصحّ فيها إلّا ظاهرياً؛ لأنَّ وجوب الحجّ على الناس من

(*) الشطر الأول من بيت نسبه الزمخشري في (أساس البلاغة)، (حنق)، ٢١٨/١ لأبي النجم، وتمامه: قِدْماً فآضَتْ كالفَنِيق المُحْنِق.

(١) الزمخشري، الفائق في غريب الحديث، ٢٥٠/٣، ٢٥١.

(٢) الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، ١٦٧/٣.

(٣) ابن الوراق، محمد بن عبدالله (ت٣٨١هـ/ ٩٩١م)، **علل النحو**، تحقيق: محمود جاسم الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، ١٩٩٩م، ٣٥٦/١.

الأمر المفروغ منه الذي لا يُجادل فيه مجادلٌ، وكذا الحال في قول الأعرابي: (كذب عليك البِزْر والنَّوى) بعد أن رأى الناقة المهزولة، فلم يكن هذا القول منه؛ لأنَّ صاحبها يجهل بأنَّ البزر والنوى ممّا يجبُ لها وهي سمينة، أو يجهل حاجتها إليه، وهي على هذه الحال من الضّعف، ولكنَّ المقام مقامُ إغراء بالحجّ، وبالبزر والنوى. والإغراء معنى يطّرد في هذه التراكيب كلِّها دون تأويل وتعسّف، ولا يطّرد في بعضها معنى الوجوب بغير هذا التعسف في التأويل.

ونظنُّ ذلك يصدقُ على تفسير ما ورد في حديث الحجامة: "... فمن احْتجم فَيوم الخَميس والأحد كذباكَ..." وقد فسّره ابنُ قتيبة وغيره من أصحاب مؤلَّفات غريب الحديث بالإغراء، وفسّره آخرونَ بالوجوب. والحجامة تكون في هذين اليومين وفي غيرهما، ولكنه إغراء لهم بالاحتجام في هذينِ اليومين المذكورينِ على وجه من التفضيل، فلا يكون الاحتجام في غيرهما على وجه من المنع.

٢. ونرى أنَّ الأصل في التراكيب الفصيحة التي استعمل الفعل (كذبَ) فيها للإغراء هي الأنماط التي تأتي على الصورة التجريدية: (فعل ماضٍ جامد + اسم صريح مرفوع)، من نحو: كذبَ العتيقُ، وهو الشائع في اللهجة اليمانية خلافاً للهجات المُضرية التي تنصب الاسم.

وأمّا ما يسوِّغ النصبَ من حيث المعنى فهو أنَّ رفع الاسم قد يوحي بأن التركيب يُراد منه الإغراء أو مجرد الإخبار لو قيل: كذب العتيقُ، وهذا غير وارد حين يُنصب الاسم، فيقال: كذبَ العتيقَ، فالناطقُ يتغاضى عن تمام العلاقة الإسنادية بإخلائها من المسند إليه الفاعل؛ ليصرفَ الذهن إلى معنى الإغراء وحده؛ ولهذا كان بعض القدماء إذا نصّ على نصب الاسم في اللهجة المُضرية فإنه يقيِّد النصب بمعنى الإغراء، كقول الزَّبيدي: "ومُضَرُ تنصِبُ (العَتيقَ) بعدَ (كَذَبَ) على الإغراء، واليَمَنُ ترفعُه."[1].

(١) الزَّبيدي، تاج العروس، (كذب)، ٤/١٢٠.

وهذا المعنى يجعل التّراكيب السّابقة من جملة أساليب الإغراء في العربيّة؛ ولهذا نرى أنَّ من المُشترك بينها نصبَ الاسم المُغرى به القابلِ لأنْ يكون – أيضاً– مرفوعاً وطرفاً في علاقة إسنادية، على ما يذكر العُكْبَريّ (ت٦١٦هـ) في توجيه الحديث الشريف "عليكَ السّمع والطّاعة" يقول: "بالرّفع على أنه مُبتدأ وما قبله الخبر، وهذا لفظه لفظ الخَبَر، ومعناه الأَمر، أي: اسْمَعْ وأَطِعْ على كل حال، وإن جاء في بعض الرِّوايات منصوباً فهو على الإغراء."(١).

والنصب استحقاقٌ معنوي للأسماء في أساليب الاختصاص، من نحو المرويّ: نحنُ –العربَ– أقرى الناسِ للضيفِ، معَ جواز رفع الاسم (العرب) المنصوب على الاختصاص. وتنزع الأسماء إلى النصب في الإغراء، كقولهم: الجهادَ الجهادَ، وفي التحذير، في نحو: النارَ النارَ.

وفي غيرها من الأساليب نلحظ أنّ الاسم يقطع عن أيّ علاقة إسنادية، فيأتي منصوباً في أسلوب التعجب: ما أجملَ السماءَ! أو يسبق بحرف جرّ زائد، كقولهم في التعجب: أكرمْ بزيدٍ! بغض الطرف عن التأويل النحويّ الشائع في هذه التراكيب اقتضاء لصناعة النحو.

فمن غير المقبول –إذاً– أنْ ينكر بعض النحاة واللغويين التراكيب المرويّة بالنصب في اللهجة المُضرية، من نحو قولهم: كذبَ العسلَ، وكذب عليكم الحجَّ؛ حرصاً على سلامة القاعدة النحوية التي لا تجيز بقاء الفعل دون فاعل، فليس للقاعدة النحوية وظيفة غير تفسير المسموع المُستعمل.

وما يمكن إيجازه لتفسير التحوّل اللهجيّ من الرفع إلى النصب –بناء على معطيات النحو التوليدي والتحويلي– هو أنَّ التركيب (كذبَ العسلُ) عبارة عن

---

(١) العكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين (ت٦١٦هـ/ ١٢١٩م)، **إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي**، تحقيق: عبدالحميد هنداوي، مؤسسة المختار، ط١، القاهرة، ١٩٩٩م، ١/١٨٥.

بنية عميقة استعمالية، جرى تحويلها إلى بنية سطحية وفاقاً لقانون تحويلي، وهو تغيير الحركة من الرفع إلى النصب؛ للأسباب المعنوية التي بيناها.

ولسنا نزعم أننا أوّل من ذهب هذا المذهبَ في الحركة الإعرابية؛ فقد رأينا كيف تحوّل نصب الاسم إلى اقتضاء معنويّ من باب سراية النصب إليه من المعنى، حين فسّر بعض القدماء نصب الأسماء، وجديد هذا الرأي أنّ النصب لم يكن بعامل لفظي كما صرح بذلك البغداديّ.

وكان خليل عمايرة قد ذهب إلى أنَّ الفتحة في أساليب التحذير وغيرها عنصرٌ تحويليّ؛ فجملة التحذير (الأسدَ) هي جملة تحويلية أصلها الجملة التوليدية (هذا الأسدُ) وقد جرى فيها تحويل بحذف اسم الإشارة لفهم المعنى من السياق، فصارت بعد الحذف على الصورة (الأسدُ)، ولإرادة المتكلم معنى التحذير دون الإخبار، فإنه يُبدل الضمة فتحةً، لتصير الجملة على الصورة (الأسدَ)، أي: من نمط الجمل التحويلية، والفتحة كما يقول: "هي العنصر الذي حوّل الجملة من باب إلى باب، ومن معنى إلى معنى جديد ... وليست نتيجة عامل محذوف."(١).

ولكن الباحث لم ينسق تراكيب (كذب) مع جملة الأساليب التي صارت الفتحة فيها عنصراً تحويلياً؛ لأنه أهملَ هذه التراكيب في دراسته، وكان يمكن لها أن تقدّم له الكثير لو أنّه عاد إليها. فلعلنا لا نظفر بتراكيب لغويّة فصيحة مُؤيدة باستعمال منصوص على لهجاته كالتركيب: (كذب العسلَ) المستعمل في اللهجة المضرية بالنصب وما يقابلها من المستعمل برفع الاسم في اللهجة اليمانية؛ ليكون هذا التركيب وغيره شاهداً قوياً على أنَّ إبدالَ حركة بحركة عنصرٌ من عناصر التحويل، والانتقال من البنى العميقة إلى البنى السطحية.

٣. والزيادة في مبنى الجملة العميق (كذب العسلُ) من موجبات التحويل المُقترن بأسباب معنوية، فزيادة الجار والمجرور (عليك/ عليكم) تفضي إلى إقامة علاقة اتصالية مُحدّدة في تراكيب تقوم –في جوهر استعمالها– بين متكلّم ومُخاطب؛

(١) عمايرة، خليل، **في نحو اللغة وتراكيبها**، عالم المعرفة، ط١، جدة، ١٩٨٤م، ص١٦٢.

لأنَّ الإغراء بالشيء والحثّ عليه يقتضي مخاطباً يُغْرى بفعل شيء محمودٍ ولتجنُّب مكروه. ولهذه الزيادة النحوية وظيفةٌ أخرى وهي توكيد معنى الإغراء، فقولهم: (كذب عليكم العسلُ) أكثر توكيداً من: (كذب العسلُ)، وقد ذكر هذا المعنى الأستراباذيّ في تفسيره قولهم: (كذب عليكم العسلَ) والاسمُ منصوب، يقول: "فإذا قُرن بـ: (عليك) صار أبلغَ في الإغراء، كأنك قلتَ: افترى عليك فخذْه."[1] وقد ذكر ذلك وهو يعدّ الفعل (كذبَ) اسمَ فعل ناصباً للاسم (العسل).

ونحن نخالف الأستراباذيّ في موجب النصب؛ لأسباب، منها: ما يمكن قوله من أنَّ نصب الاسم محوّل عن الرفع، وليس اقتضاءً لعامل، زيادة على أنَّ عدَّه (كذبَ) اسمَ فعلٍ من الرأي الذي يصعب قبولُه؛ لأنَّه من الأفعال الجامدة في هذه التراكيب؛ فلا يصير اسمَ فعل لمجرد الافتقار إلى عامل ينصب الاسم.

فإنْ صحَّ أنَّ زيادة الجار والمجرور (عليك) جاءت لبيان أنَّ المقصود هو المخاطب وللتوكيد –والاسمُ قبل زيادة الجار والمجرور يجوز فيه الرفع والنصب– فإنَّ ما ذهب إليه أبو عليّ الفارسيّ وأبو حيان فيه نظرٌ أيضاً، عندما صار التركيب: (كذبَ عليكُم الحَجَّ) وما يماثله شاهداً لهما على التنازع النحويّ، على نحو قول البغدادي: "قال أبو حَيّان ... والتي تَقْتَضيه القواعِد أن هذا يكون من باب الإعمال، فكذب يطلب الاسم على أَنه فاعل، وعليكَ يَطْلُبه على أنه مفعول، فإذا رفعنا الاسم بكذب كان مفعول عليك محذوفاً لفهم المعنى، والتّقدير كذب عليكه الحَجُّ. وإنّما التُزم حذف المفعول؛ لأنَّه مكان اختِصار ومحرف عن أصل وَضعه، فجرى لذلك مجرى الأمثال في كونها يُلْتَزم فيها حالةٌ واحِدة ... وإذا نصبنا الاسم كان الفاعل مضمراً في كذب يفسره ما بعده على رأي سيبويه ومحذوفاً على رأْي الكسائيّ."[2].

---

(١) الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، ١٦٧/٣.

(٢) البغدادي، خزانة الأدب، ١٨٦/٦، ١٨٧.

فلسنا نرى أنَّ زيادة (عليك) في هذه التراكيب ممّا يقتضي تنازعاً؛ لأنَّه اسم فعل منقول من الجارّ والمجرور فصار بمعنى الفعل (الزمْ)، وإنَّما كان الاسم محتملاً النصب والرفع، والمعنى على الإغراء قبل زيادة (عليك)، وهو ما صرّح به الزّبيديّ بقوله الذي سبق: "ومُضَرُ تنصِبُ (العَتيقَ) بعدَ (كَذَبَ) على الإغراء، واليَمَنُ ترفعُه."(١).

فليس هو اسم فعل على التحقيق المعنويّ والتركيبيّ، بل هو على أصل استعماله، أي: جار ومجرور.

وعلى أيّ حال فإنَّ تراكيب (كذب) قابلة لزيادات مقيدة، فقد رأينا أنه يمكن العطف على الاسم المرفوع أو المنصوب في قولهم: (كذب عليك البِزر والنَّوى) وفي قولهم: (كذب القراطف والقروف)، وصحّت إضافة الاسم المعطوف وصحَّ نعتُه، كما تبين من رواية بيت عنترة برفع المعطوف عليه، وهو: (كذب العتيقُ وماءُ شنٍّ باردٌ ...) فالماءُ معطوف على العتيق، وهو مضاف إلى شنٍّ، وقد نُعت الماء بـ: (باردٌ)، وفي رواية أخرى جاء (بارد) مجروراً على المجاورة؛ لقول ابن يعيش: "ومما يدلّ على رعايتهم جانبَ القرب والمجاورة أنّهم قالوا: جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ، وماءُ شَنٍّ بارِدٍ، فأتبعوا الأوصافَ إعرابَ ما قبلها، وإن لم يكن المعنى عليه؛ ألا ترى أنّ الضبّ لا يوصَف بالخَراب، والشّنَّ لا يوصَف بالبُرودة، وإنما هما من صفات الجُحْر والماء."(٢).

ورُوي البيت بنصب المعطوف عليه هكذا: (كذب العتيقَ وماءَ شنٍّ بارداً) فجاء المعطوف عليه منصوباً، وأُتبع النعت لمتبوعه وهما منصوبانِ أيضاً. بيد أنَّ ما نلحظه هو تقييد العطف بالواو دون حروف العطف المختلفة. وكذا تبيّن لنا صحة وقوع نوع من عطف الجمل مع الاستغناء عن الواو العاطفة، ورد هذا في قول عمر بن الخطاب: "كذب عليكُم الحَجُّ، كذب عليكُم العمرةُ، كذب عليكُم الجِهادُ" فإن كانت الواو لمطلق الجمع معَ ضرورتها للنسق والتّوسعة التركيبيّة

(١) الزَّبيدي، تاج العروس، (كذب)، ١٢٠/٤.

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل، ٢١١/١.

فإنَّ حذفها مع الاحتياج إليها نفسّره بكون المعنى يقتضي التخفّف في التركيب المنطوق، والسرعة في الأداء الكلامي، فالمقام مقامُ إغراء وحثٍّ على ما ينبغي فعله دون تأخير.

وقد درجت العربيّة على استعمال أقلّ المنطوقات التركيبية في مقام السرعة، فلمعنى الإغراء، يقال: الجهادَ، أو: الجهادَ الجهادَ، إذا احتيج للتوكيد، ولمعنى التحذير يُقال: النارَ أو: النارَ النارَ، ولمعنى الاختصاص قيل: نحنُ العربَ...

وما ذكرناه من التوسّع بالزيادات المُقيَّدة يُناقض مذهبَ بعض القدماء في القول بالحذف والإدماج الذي يطالع في توجيه تراكيب (كذب) على أنها نتاج مجموع تركيبينِ، كما قيل في: (كذب العَتيقَ) إنَّ أَصله: كذبَ ذَاك، عليكَ العَتيقَ، ثمَّ حذف عليكَ، وناب (كذب) مَنابه، وكما قيل في الحذف الذي أوجبه صيرورة التراكيب من باب الاشتغال النحوي. وقد بيّنا فيما سبق ما يدفع هذا الحذف عن هذه التراكيب، بما لا يحتاج إلى فضل إعادة وتكريرٍ.

٤. جمود التّراكيب

ما ذكره الزمخشريّ من كون هذه التّراكيب تجري مجرى المَثَل لا يجانبُ الصوابَ، ومن مظاهر هذا الجمود المصيرُ إلى استعمال الفعل (كذبَ) لهذا المعنى بصيغة الماضي دون المضارع والأمرِ واسمِ الفاعل والمفعول ... والعربيّة نهجت منهجاً مُقارباً في جملة من الأساليب والتراكيب الإنشائيّة، ففي التعجب القياسيّ الذي يأتي في قولهم: (ما أجملَ السماءَ) يجمدُ الفعل على صيغة الماضي، وعلى صيغة الأمر في قولهم: (أكرمْ بزيد)، وكذلك يجمد على صورة الماضي في أُسلوبي المدح والذّم، كقولهم: نِعْمَ الرَّجلُ زيدٌ، وبِئْسَت المرضعةُ هندُ.

ومن المُشترك بين هذه الأساليب أنّها قوالب لغويّة تحوّل الأفعال المتصرفة إلى جامدة، وتتفاوت فيما بينها في أنَّ بعضها لا يسمح إلّا بجمود أفعال مُعيّنة، كالأفعال: (كذبَ ونعْم وبئْس) فلا تؤدّي تراكيبها معنى الإغراء والمدح والذّم إلّا بهذه الأفعال، خلافاً للتعجب القياسيّ الذي يُقام على أفعال مختلفة؛ فيحوّلها إلى جامدة، فمن الجائز أن يقالَ: ما أجملَ، وما أحسنَ (كذا)، ويقالَ: أجملْ، أو أحسنْ بكذا. ومعَ ما ذكرناه فإنّهم خلصوا إلى بعض القيود في الفعل الذي يقع به التعجب، من نحو كونه ثلاثياً متصرفاً ... والأبلغُ من ذلك أنهم عدّوا تراكيب التعجب جاريةً مجرى المَثَل، كقول ابن يعيش: "التعجّب يجري مجرى الأمثال؛ للزومه طريقة واحدةً، والأمثالُ الألفاظُ فيها مقصورةٌ على السماع، نحو قولهم: الصيفَ ضيّعتِ اللبنَ، يُقال ذلك بلفظ التأنيث، وإن كان المُخاطب مذكّراً."(١).

ومن المُشترك بين هذه الأساليب في الجمود النحويّ أنّه لا يُتصرَّف في مكوناتها بالتقديم والتأخير، وإذا كان هذا ظاهراً في التعجب والمدح والذم، فإنّه ظاهر في تراكيب (كذب) أيضاً، فلا يقال: العتيقَ أو العتيقُ كذبَ عليك، أو عليك العتيقَ كذبَ...

ومن مظاهر الجمود في تراكيب (كذب) أنّها لا تُستعمل إلّا للمُخاطَب، وقد أُفيد من كاف الخطاب المتّصلة بمتعلق الفعل من الضمائر والعلامات، كما هو الحال في حديث الرسول صلى الله عليه وسلم: "... فَيوم الخَميس والأحد كذباكَ"، وقول عمر بن الخطاب: (كذبتكَ الظواهر)، وأُفيد منها وهي متصلة بحرف الجر في نحو (عليكَ) و(عليكم). وقد يكون الخطاب بياء المخاطبة أو بالتاء، كقول عنترة الذي سبق، وهو:

كَذَبَ العَتيقُ وماءُ شنٍّ باردٌ إن كنتِ سائِلتي غَبوقاً فاذْهبي

(١) ابن يعيش، شرح المفصل، ٤/٤٢٢.

وربّما أغنى السياق عن كاف الخطاب وياء المخاطبة، كالذي بدا من قول مُعَقِّر البارقي:

وذُبْيانِيّـــــةٍ وَصَّـــــتْ بَنيهـــــا بـــأَنْ كَـــذَبَ القَراطِـــفُ والقُـــروفُ

فأصل الوصيّة أن تكون لمُخاطب مستمع، ولا تكون لغائب. وقد فسّر ابن الورّاق اختصاص (عليك) وغيرها للمخاطب في الإغراء دون المتكلم والغائـــب بقوله: فإن قال قائل: لم خُصّ المُخاطب بهذا دون غيره؟ قيل: لأنّ المُخاطب لا يحتاج إلى حرف سوى الفعل، والغائب والمتكلم الأَمر لهما باللّام، كقولِك: لـــيقمْ زيد، ولأقم مَعَه، فلمّا أَقمت هذه الظروف مقامَ الفعل، كرهـــوا أَن يســـتعملوها للغائب والمتكلم؛ فَتَصير نائبة عن شيئَين، وهما الفِعل واللّام، فوَجَب أَن تختَصّ بالمخاطب؛ لتقوم مقامَ شيء واحِد، وقد سُمع من العَرَب: عليه رجـــلاً ليســـني، فأمرَ بـــ(على) وحدها للغائب، ولا يُقاس عليه."[1].

وأيسر من هذا التعليل أن الكاف المتصلة بحرف الجرّ (على) توظَّف فـــي مخاطبة الحاضر، في سياق متّصل من الكلام بين النّاطق والسامع، وهو مـــا لا يتوافر إذا كان المُخاطب غائباً.

لقد توصّل تمام حسان إلى تقسيم الكلمة في العربية إلى سبعة أقسام، فكان من بين هذه السبعة قسمٌ للخوالف، وهي الكلمات التي: "تستعمل فـــي أســـاليب إفصاحية؛ أي: للكشف عن موقف انفعاليّ ما والإفصاح عنه."[2] ومن ثمَّ جعلها أربعةَ أنواع، وهي: اسم الفعل، واسم الصوت، وفعل التعجب (ما أحسنَ كـــذا) و(أحسنْ بكذا) وفعلا المدح والذم (نعم) و(بئس)، ليخلصَ منهـــا إلـــى القـــول:

---

(١) ابن الوراق، علل النحو، ٣٥٦/١.

(٢) حسان، تمام، **اللغة العربية معناها ومبناها**، دار الثقافة، ط١، الدار البيضـــاء، ١٩٩٤م، ص١١٣.

"ولربما كان من المُستحسن أن يُضمَّ إلى هذه الأساليب الإفصاحيّة النُّدبة والاستغاثة، والتحذير، والإغراء، ولكنّ ضمّ هذه الأساليب إلى ما ذكرنا لا يتمّ على المستوى الصرفيّ؛ لأنّ هذه الأساليب الأخيرة لا يعبر عنها بالخوالف فلها مثل الإفصاح المذكور، لكن على مستوى النحو لا مستوى الصرف."(١).

بيد أنّ تمام حسان لم يذكر تراكيب (كذبَ) مع جملة الخوالف الصرفيّة، ولا مع الخوالف التركيبيّة (النحويّة)، وهي قابلة للدخول في الخوالف الصرفيّة باعتبار جمود فعلها (كذب) وفي الخوالف النحويّة لاعتبارات تركيبيّة مختلفة.

وفي مقدمة هذه الدراسة ذكرنا أنَّ كمال بدري ونواف الحارثي توصَّلا إلى رأي في الفعل (كذَبَ) مقارب لرأي الأستراباذيّ، فمن جملة ما قاله بدري: "ونحن نعتقد أن (كذبَ) هذه لا علاقة لها بـ(كذبَ) من التكذيب، بل هي من قبيل المُشترك اللفظيّ؛ لبُعدِ معناها عن معنى التكذيب. إذنْ فهي اسم فعل حقيقي."(٢).

ويؤكّد هذا الرأي الحارثي بقوله: "وأَحرِ بهذا القول أن يكون قريباً من الصواب؛ لأنّا نرى أن المنقول من أصل يوجد فيه معنى ذلك الأصل –ولو تقديراً– وهنا لا يوجد معنى الأصل –وهو الكذب– في اسم الفعل المنقول عن هذا الأصل مطلقاً."(٣).

وأصل هذا الرأي للأستراباذي، بيدَ أنه لم يقل بانقطاع الصِّلة بين الفعل واسم الفعل، ومن ثمَّ كان البغداديّ يخالف هذا الرأي بقوله الذي سبق: "... على أَن كذب في الأَصل فعل وقد صار اسم فعل أمرٍ بمعنى الزمْ. لم أرَ من قال من

(١) حسان، تمام، **اللغة العربية معناها ومبناها**، دار الثقافة، ط١، الدار البيضاء، ١٩٩٤م، ، ص١١٧.

(٢) بدري، الزمن في النحو العربي، ص٢٣٣.

(٣) الحارثي، الأسماء العاملة عمل الفعل دراسة نحوية، ٦٥٧/٢.

النّحْويين وغيرهم أَن كذب اسم فعلٍ. وهذا شيءٌ انفرد به الشّارح المُحَقق. وإنّما ذَكروه في جملة الأفعال التي منعت التَّصَرُّف، منهم ابن مالك."[١].

والصّحيح أنَّ مجيء (كذبَ) بمعنى الإغراء أو اللزوم هو تفسير تركيبيّ في الشواهد التي ذكرناها، وليس معنى معجميّاً، ومثل هذا التفسير يطالع في الحديث: (كذبَ النسابونَ) فقد قيل إنَّ (كذبَ) بمعنى: صدقَ، وبمعنى: وَجبَ الرُّجوعُ إلى قولهم؛ ليكون من ألفاظ التضادّ.[٢]

وهو من ألفاظ المُشترك على ما يصرح به السيوطيّ (ت٩١١هـ) بقوله: "من غريب الألفاظ المشتركة لفظة كذبَ."[٣].

فاختلاف معاني (كذبَ) لا يقوم على اختلاف المادّة المعجمية؛ ليكون فعلاً من مادّة أو اسمَ فعلٍ من أخرى؛ وإنّما صار فعلاً جامداً بسبب المعاني التركيبيّة، كجمود الفعل المتصرف (جملَ) وغيره عندما يستعمل في تراكيب التعجب القياسيّ، كقولنا: ما أَجملَ السماءَ! فلو كان (كذبَ) اسمَ فعلٍ لرأيناه قد توفّر على معنى (الزمْ)، وهو مُستقلٌ غير مُحتاج إلى تراكيب معينة؛ ليؤدي هذا المعنى، كأسماء الأفعال: صهْ ومهْ وهيهات، وغيرها.

ولتنوُّع معانيه التي أدّت به إلى أن يكون من ألفاظ التضادّ أو المشترك اللفظيّ أسبابٌ تتعلق بالاستعمال المجازيّ، واختلاف اللهجات، والمعاني التي يكتسبها من السياق، وغير ذلك من أسباب يتناولها الباحثون في تأصيل مسائل التضادّ والمشترك اللفظيّ والترادف.[٤]

---

(١) البغدادي، خزانة الأدب، ١٨٣/٦، ١٨٤.

(٢) الزَّبيدي، تاج العروس، (كذب)، ١٢٣/٤، ١٣١.

(٣) السيوطي، المزهر، (معرفة المشترك)، ٣٠١/١.

(٤) ينظر في أسباب هذه الظواهر اللغوية: عبدالتواب، رمضان، **فصول في فقه العربية**، مكتبة الخانجي، ط٦، القاهرة، ١٩٩٩م، ص٣٠٨-٣٥٧.

٥. موت التّراكيب والقياس عليها

تدلُّ آراء بعض القدماء على أنَّ تراكيب (كذبَ) الدّالّة على الإغراء من النمط الذي لم يعد مستعملاً، وبعبارة ابن فارس: "من الكَلام الذي دَرَجَ ودَرَجَ أَهْلُه ومَن كان يَعلمُه."(١) فضلاً عمّا ذكره بعضُهم من غموض دلالتها، وندرتها وشذوذها، وقد لخص هذا أبو بكر بن الأنباريّ بقوله: "وهذا شاذٌّ من القول خارجٌ في النّحو عن منهاج القياس ملحقٌ بالشواذ التي لا يعول عليها، ولا يُؤْخذ بها."(٢).

وإذا استثنينا الشاهد النثريّ المنسوب إلى أعرابيّ عيسى بن عمر (ت١٤٩هـ) أو أعرابيّ يونس (ت١٨٢هـ) فإنّه من غير المدفوع أن تكون هذه التراكيب قد قلَّ استعمالها في القرن الأول الهجري، وهو القرن الذي شهد ولادة بعض التراكيب النحويّة الجديدة أيضاً، من نحو قولهم: ما جاءتْ حاجتَكَ؟ وهو تركيب لم يُعرف قبل زمن الخلاف بين عليّ ومعاوية؛ فكان: "أوّلُ من تكلّم به الخوارجُ حين أتاهم ابن العبّاس يدعوهم إلى الحقّ من قبَل عليّ -عليه السّلام- فأجروا (جاءَ) هاهنا مجرى (صارَ)، وجعلوا لها اسماً وخبراً."(٣).

ولعلَّ هذه التراكيب قد ماتت في مستوى اللغة الأدبيّة المشتركة، ومن ثمَّ ظلت بعض اللهجات تحتفظ باستعمالها على شيء من القلّة، وإذا صحَّ هذا الرأي فإن موتها سيكون له أسباب مختلفة، منها:

- أنَّ هذه التراكيب تُقال في سياقات اتّصالية مُقيَّدة، ركنها الأول ناطق واحد (مرسل)، والثاني مُخاطَب (مُستقبِل) أو مجموع من المخاطبينَ الذين يتلقّون

(١) ابن فارس، مقاييس اللغة، (كذب)، ١٦٨/٥.

(٢) البغدادي، خزانة الأدب، ١٨٤/٦.

(٣) ابن يعيش، شرح المفصل، ٣٣٨/٤.

خطاباً من النمط البلاغيّ الإنشائيّ الذي لا يصحّ فيه مخالفةُ النـــاطق وادّعـــاء مجانبته للصواب؛ لأنه أشبه بمَن ينقل خبرة وثقافة مُكتسبة خاصّة به، وهذا مـــا نلحظه في التراكيب كلّها؛ ولهذا تقلّ السياقاتُ التي يحتاج فيها النّـــاطقونَ إلـــى المقايسة؛ لتوليد تراكيب مشابهة يوظَّفُ فيها الفعل (كذب) لمعنى الإغراء، ونقل خبرة جديدة.

ومن مقتضى نقل الخبرة والثقافة في الخطاب اللغـــويّ أن نســـتعمل لـــه تراكيب دلالتها قاطعة لا تقبل التأويل عند المُخاطَب بها، فالغموض الدلاليّ سبب من أسباب قطع الصلة بين المُخاطِب (المُرسل) والمخاطَب (المُســـتقبِل)، وهـــذا النّمط من الغموض كان سائداً في تراكيب (كذب) باعتراف النحاة، وأصـــحاب الغريب والنادر اللغويّ من المتقدمين والمتأخرين؛ لهـــذا صـــاروا يفســـرونها بالوجوب، وبالإغراء والخطأ، وبما يخالف دلالة الكذب الحقيقية.

– والتوسُّع في استعمال اللفظ على غير معناه الحقيقيّ الشائع قد يؤدي إلى اللّبس والانصراف إلى معناه الحقيقي، والفعل (كذبَ) يصلح أنموذجاً لهذا التّوسُّع. فقد استُعمل بمعنى الخطأ في اللهجة الحجازية، ومعَ ذلك فقد أُشكل المراد منه على عروة بن الزبير على النحو الذي ورد في مجلس عمر بن عبدالعزيز الذي سبق، وهو: "أَن عُرْوة بن الزبير ذكر عند عمر بن عبدالعزيز ما كانت عائشة –رضي الله عنها– تخصّ به عبدالله بن الزبير من البر والأَثَرة والمحبّة، فقالَ له عمـــر: كذبتَ، وبالحضرة عبيدالله بن عبدالله فقال: إنّي ما كذبت وإن أكذب الكاذبين لمن كذَّب الصّادقين. قال أبو بكر: فلا يُحمل هذا من قول عمر بن عبـــدالعزيز إلّـــا على أَنه أَرادَ أَخْطَأت، إذ المعنى الآخر يلْزم عمر كذباً فيأثم، وجواب عُروة وَقع على غير المعنى الذي قصد له عمر؛ لأنّه حِين غضب حمل كذب على معنـــى قلت غير الحق."[1].

(١) البغدادي، خزانة الأدب، ١٩٧/٦.

ومنه ما نقله ابن الأثير في حديث عُروة، وهو: "قيلَ له إنّ ابن عبّاسٍ يقول: إنَّ النّبيّ –صلّى اللَّهُ عليه وسلَّمَ– لَبثَ بمكّة بضْعَ عشرةَ سنة، فقال: كذَبَ، أَي: أخطَأَ". ويعلِّل وسم الكذِب خطأً بقوله: "لأنَّه يُشبهُه في كونه ضِدّ الصَّواب، كما أنّ الكَذِب ضِد الصِّدق، وإن افترقا من حيثُ النِّيّة والقَصْد؛ لأنّ الكاذِب يعلم أنّ ما يقولُه كَذِب، والمُخْطِئ لا يعلم."(١).

فمع اشتهار اللهجة الحجازيّة واستعمال الناطقينَ بها الكذبَ بمعنى الخطأ؛ فإنّه لم يحل دون فهمه على غير حقيقة معناه، وهو الكذب في القول، دون ما أراد به عمر بن عبدالعزيز من الخطأ المحض؛ ومن ثَمّ احتاجوا إلى المقاربة بين الكذب والخطأ من جهة أنّ كليهما ضد الصّواب. فأنْ يكون المرادُ من الكذبِ –بعد ذلك– معنى الإغراءِ فهذا أشدُّ توسّعاً وأكثر غموضاً ومدعاةً إلى عدول الناطقين عن استعماله.

وقد بلغ التوسُّعُ في استعماله مبلغاً أوصله إلى حد التضادّ حين حمل بعضُ القدماء تفسير الحديث: (كذبَ النسابونَ) على معنى الصّدق، وقد نقل الزَّبيدي فيه أنه بمعنى: وَجب الرُّجوعُ إلى قَوْلهم، وبمعنى: صدق، وعليه يكون من ألفاظ التضادّ.(٢)

وجملة هذه المعاني المذكورة فيه أوصلته إلى أن يكون من ألفاظ المشترك اللفظي الغريبة على ما صرّح به السيوطي (ت٩١١هـ) في قوله السابق: "من غريب الألفاظ المشتركة لفظة كذبَ."(٣).

وبسبب هذا التوسّع الزّائد في استعمال الفعل (كذب)، واختلاف بعض دلالاته في اللهجات صاروا إلى التخفّف من بعض معانيه، ومنها (الإغراء)، واستلزم ذلك العدول عن التراكيب التي يردُ فيها هذا المعنى.

---

(١) ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، (كذب)، ١٥٩/٤.

(٢) الزَّبيدي، تاج العروس، (كذب)، ١٢٣/٤، ١٣١.

(٣) السيوطي، المزهر، (معرفة المشترك)، ٣٠١/١.

– وثمة سبب آخر يدعو إلى موتها، وهو مزاحمة التراكيب الدّالّة على الإغراء في العربيّة لتراكيب (كذب) الدالّة على هذا المعنى. وهو أمر يخضعُ للاستبدال والاختيار في اللغة من جملة خيارات تركيبيّة مطروحة، فحين يتمكَّن الناطقُ من القول: الجهادَ أو الحجَّ أو العتيقَ، على إرادة الإغراء، مع وثوقهم من فَهْم المخاطب لهذا المعنى بأقلّ قدر من ألفاظ اللغة فلا نظنُّ أنَّ هذا الناطق يعدل عن هذه التراكيب إلى تراكيب أكثر اشتمالاً على العناصر اللغويّة، وأكثر غموضاً في دلالتها، ونعني تراكيب (كذب) من نحو: كذب عليكم الحجّ، أو كذب عليكم الجهاد، وما يماثلُها.

– ومن أسباب موت هذه التراكيب –أيضاً– ما يتعلّق بتطوّرها النحويّ، فاللهجة المُضريّة وصلت إلى معنى الإغراء بوساطة تحويل الضمة إلى فتحة، خلافاً للهجة اليمانيّة التي بقيت على الرفع، فحين يُراد في اللهجة المضريّة التعبير عن هذا المعنى فلا بدَّ من القول: (كذبَ الحجَّ) بنصب الاسم. وفي سليقة الناطق اللغويّ أنَّ هذا موضع لرفع الاسم وليس لنصبه، بغضّ النظر عن لهجته؛ ولاتّقاء شبهةِ اللَّحن والخطأ فقد يعدلُ عن التراكيبِ التي يردُ فيها الاسمُ منصوباً إلى التراكيبِ التي حافظت على رفع الاسم؛ ليقولَ: (كذبَ عليكم الحجُّ)، ورفعُ الاسم يفضي–أيضاً– إلى دلالة معنوية مُركّبة؛ فقد يتبادر إلى ذهن السامع أنَّ المعنى هو: وجبَ الحجُّ أو هو إغراء بالحجِّ، وهذا سبب يدفعه إلى التوقّف عن استعمال التراكيب المنطوقة برفع الاسم أيضاً.

– ولموتها علاقة بالتأدّب والاحتراز ممّا يؤذي أسماع المخاطَبينَ، فالناطقُ يعلم أن الكذب ممّا يُستكره في القول والفعل، ويُستكره مَن وُسم به، فلا يكون من المخاطِب إغراءً لغيره مع حاجته إلى النطق بفعله (كذب)؛ ولهذا فقد يعدل عن استعمال هذه التراكيب حتى لا ينطق بهذا الفعل.

والظاهرة اللغويةُ حين تموت ربّما تترك ما يدلّ عليها، ففي بعض اللّهجات الدّارجة في الأردّنّ نسمع –أحياناً– طفلاً يقول لغيره من الأطفال في اللّعب: (كذبتُ عليكم) إغراءً لهم بملاحقته والإمساك به. ونسمع بعض الناطقين – أيضاً– يقولون: (كذبت عليكم)، وهو منطوق تعبيريّ يقع في سياق الإغراء بالناطق نفسه؛ قصدَ المُمازحة والفكاهة.

وقد التُزم في هذه التعبيرات الدّارجة منهج الفصيحة، فلا تُقال إلا لمُخاطب، والفعل يأتي فيها جامداً على صيغة الماضي، وهي من التعبيرات الإنشائيّة لا الخبريّة. بيد أنّه لم يُسمع هذا الإغراء فيما لا يصحّ وقوع الكذب منه، فلا يُقال في هذه اللهجات: كذبَ العسل، أو كذبَ عليكم العسل، على نحو ما كان يحصل في الفصيحة. والتراكيب المستعملة للإغراء في هذه اللهجات الدّارجة نادرةٌ لم يثبت استعمالها في لسان أهل العلم والمثقفين، بل إنّها لا تكاد تستعمل الآن.

ويتعلّق بموت هذه التراكيب أو ندرتها مسألة القياس عليها وتجديد استعمالها، وهذا الضّرب من القياس على المُمات اللغويّ نراه يعيد معَه أسباب الموت مرة أخرى. ففي إحدى المسابقات الثقافية سمعنا المشرف على المسابقة يسألُ طلبتَه عن معنى قولهم: كذب عليكم الزواجُ، وقد تردّد المتسابقون في الجواب، واستهجن بعضُ الحاضرين هذا التركيب، فأتى الجواب –بعد ذلك– على لسان أحدهم، وهو: وجبَ عليكم الزَّواجُ.

فالسّائلُ أجرى قياساً، فأجاز لنا أن نبنيَ في لهجاتنا الدّارجة ما يماثلُ تراكيب الفصيحة، وفي ظنّه أنّ معناها الوجوب وحده كما جاء في الجواب. والحال أنَّ ما ينبغي أن يكون عليه معناها هو إغراء الشباب بالزواج بعد أن

عدلوا عنه، وانشغلوا بغيره، فكأنّه قد فاتهم؛ لذا لا يصلح أن يكون المعنى على التحقيق هو: وجبَ عليكم الزواج.

والأمثلةُ الفصيحة التي تناولناها بالدرس والتحليل تبيّن أنّها لم تُقَلْ إغراءً إلا بعد فوات المُغرى به، أو في حكم ما سيصير إلى الفوات، فالأعرابيّ الذي قال لصاحب الجمل المهزول: (كذب عليك البِزْر والنَّوى) ما كان له أن يقول ذلك إلا وهو يعرف أنه قد فات هذا الجمل من العلف ما يسمَنُ به، وهكذا في الأمثلة الباقية، كقول عمر بن الخطاب عندما شَكا إليه عَمرُو بنُ مَعْد يكَرِبَ أو غيرُه النِّقْرِس، فقال: "كذَبَتْك الظَّهائر". وفي رواية: "كَذَب عليكَ الظَّواهرُ". وقوله –أيضاً– لعَمْرٍو عندما شَكا إليه المَعَص: "كذَبَ عليكَ العَسَلُ". فما كان ليقولها عمرُ إلّا لأنّ عَمراً قد فاتته هذه الأشياء التي يشفى بها من النِّقرس والمَعَص.

ولعلَّ من الأنسب أن نستعمل التراكيب الفصيحة أنفسها في السياقات المشابهة التي نريد منها الإغراءَ، فنقول –مثلاً–: كذبَ عليكَ العتيق، في مقام الإغراء بالزواج. ونحسب أن مجامع اللغة لم تتنبّه إلى هذا النمط من التراكيب اللغوية، وبالضرورة لم تقل شيئاً في مسألة القياس عليها.

نتائج الدراسة

خلصت الدراسة إلى نتائج مختلفة نوجز أبرزها على النحو الآتي:

١. بلغت الشواهد الشعرية المذكورة في المؤلفات اللغويّة والنحويّة وغيرها خمسة شواهد من الشعر الجاهليّ، وأما الشواهد النثريّة المنصوص على قائليها فبلغت ستة، وثمة شواهد نثريّة نُسبت إلى العرب أو إلى بعض الأعراب.

٢. يدلّ الفعل (كذبَ) في أصل استعماله على نقيض الصواب في القول، وقد توسّعت دلالته فصار يدلّ على معنى الخطأ في اللهجة الحجازية، وعلى معانٍ مجازية وسياقية، كالوجوب والحثّ والإغراء، وقد صار للتراكيب التي استُعمل فيها الفعل (كذب) لهذه المعاني خصوصٌ واضح في الدرس اللغوي؛ فقد عُدَّ فعلها السّابق من غريب الألفاظ المشتركة. وفي بعض المرويّ استخلص له بعضُ القدماء معنى (الصّدق)؛ فصار من ألفاظ التّضادّ.

٣. اختلف القدماء في توجيه دلالة هذه التراكيب، ولم يخفوا غموضَ معناها، واضطراب الأَقوال فيها. وهذا ما يُفسِّر عناية علماء الغريب والنادر بها أكثر من غيرهم. وكان الخليل أوَّل مَن فسّرها بحملها على معنى الإغراء والوجوب.

٤. اطّرد خصوص هذه التراكيب في مستوياتها الصرفية والنحوية (التركيبية) والبلاغية؛ فقد توصّل الخليلُ –أيضاً– إلى جمود الفعل (كذب) وعدم تصرّفه في هذه التراكيب؛ ولهذا لم يتفق لنا القبول برأي الأستراباذي، وهو أن الفعل (كذبَ) من نمط أسماء الأفعال. وعلى ذلك جرى الزمخشريّ في القول بجمود هذه التراكيب فصارت –لذلك– تجري مجرى المثل في كَلامهم، فهي من نمط الخبر الذي يُراد به الإنشاء؛ ولذلك لزم الفعل فيها طَريقة واحدة في كونه ماضِياً مُعَلّقاً بالمُخاطب ليس إلّا. وهو رأي –كما نرى– دقيق بالمقارنة مع جمود الأفعال في بعض أساليب التعجب والمدح والذّم. وكان أجدر بهذه الشواهد والتراكيب أن تُدرس مع هذه الأساليب في الدراسات اللغوية القديمة والحديثة.

٥. الخلاف بين القدماء في توجيه نصب الاسم ورفعه بعد الفعل (كذب) كان مُتوقّعاً؛ اقتضاءً للمعنى ولبعض أصول النحو، ولاختلاف اللهجات بين رفعه ونصبه. وقد بلغ التّوسُّع في تفسير التراكيب حدّاً أوصل بعض القدماء إلى القول بأنَّها تراكيب مُؤلَّفة من نمطينِ من الكلام، ففي قولهم: (كذبَ عليك الحَجَّ) أُسند الفعل إلى فاعلٍ يذمُّ الحَجَّ، ثمَّ هُيِّج المُخاطب على الحَجّ، فقيل: عليكَ الحَجَّ. وهذا التفسير وما يقاربه صار مقدمةً لتحوُّل التراكيب إلى شواهد لباب التنازع النحوي. وقد بيّنا وجه مخالفتنا لهذا التفسير.

٦. خلصت الدراسة من مجمل آراء القدماء إلى أن الأصل في استعمال هذه التراكيب أن تأتي على الصورة التجريدية: (فعل ماضٍ جامد + اسم صريح مرفوع)، وهذا هو الشائع في اللهجة اليمانية، وأمّا المستعمل على الصورة التجريدية: (فعل ماضٍ جامد + اسم صريح منصوب) فيوافق اللهجات المُضرية التي تنصب الاسم بعد الفعل (كذب). والانتقال من رفع الاسم إلى نصبه اقتضاءٌ لمعنى الإغراء وقصر دلالة التراكيب عليه، خلافاً لرفع الاسم الذي لا يمنع تعلق التراكيب بدلالات مختلفة، كالوجوب وغيره فضلاً عن معنى الإغراء.

٧. ومعَ ما ذكرناه هنا فلسنا ننكرُ –أيضاً– ما يمكن أن يُقال من أنَّ اختلاف التراكيب بين رفع الاسم بعد الفعل (كذبَ) ونصبه من باب تداخل اللهجات واتّفاقها على أداء معنى واحد، وهو الإغراء والحثّ، دون أن يكون للضمة والفتحة قيمة معنوية فارقة، ومن ثمَّ تصير هذه التراكيب من النمط الاختياريّ وهذا لا يتأتّى إلّا إذا أُمن اللّبس. ومثل هذا التّفسير يُلغي أصالة الرفع في التراكيب السابقة، ولا يبقي مسوّغاً للقول بوجود تحويلات معيّنة فيها؛ لكونها أنماطاً اختياريّة تؤدّي معنى مُشتركاً.

المصادر والمراجع

١. ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات (ت٦٠٦هـ/١٢٠٩م)، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: طاهر الزاوي ومحمود الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٩٧٩م.

٢. الأزهري، محمد بن أحمد (ت٣٧٠هـ/٩٨٠م)، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ٢٠٠١م.

٣. الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن (ت٦٨٦هـ/ ١٢٨٧م)، شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق: أحمد السيد أحمد، المكتبة التوفيقية، القاهرة.

٤. الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن أحمد (ت٥٠٢هـ/ ١١٠٨م)، المفردات في غريب القرآن، تحقيق: صفوان الداودي، ط١، دار القلم، دمشق، بيروت، ١٩٩١م.

٥. الأعرابي، أبو مسحل (ت٢٣٠هـ/٨٤٤م)، النوادر، تحقيق: عزة حسن، ط١، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٦١م.

٦. الأنصاري، أبو زيد (ت٢١٥هـ/ ٧٣٠م)، النوادر في اللغة، تحقيق: محمد عبدالقادر أحمد، ط١، دار الشروق، بيروت، ١٩٨١م.

٧. بدري، كمال إبراهيم، الزمن في النحو العربي، ط١، دار أمية، الرياض، ١٩٨٣م.

٨. البغدادي، عبدالقادر بن عمر (ت١٠٩٣هـ/١٦٨٢م)، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، ط٤، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٧م.

٩. الجرجاني، أبو بكر عبدالقاهر (ت٤٧١هـ/ ١٠٧٨م)، درج الدرر في تفسير الآي والسور، تحقيق: وليد الحسين وإياد القيسي، ط١، مجلة الحكمة، بريطانيا، ٢٠٠٨م.

١٠. الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد (ت٣٩٣هـ/ ١٠٠٢م)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبدالغفار عطار، ط٤، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٧م.
١١. الحارثي، نواف، الأسماء العاملة عمل الفعل دراسة نحوية، ط١، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.
١٢. الحربي، أبو إسحاق إبراهيم، (ت٢٨٥هـ/ ٨٩٨م)، غريب الحديث: تحقيق: سليمان العايد، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٩٨٤م.
١٣. حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، ط١، دار الثقافة، الدار البيضاء، ١٩٩٤م.
١٤. الحميري، نشوان، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، تحقيق: حسين العمري وآخرين، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٩٩٩م.
١٥. ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن (ت٣٢١هـ/ ٩٤٢م)، جمهرة اللغة، تحقيق: رمزي بعلبكي، ط١، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٧م.
١٦. عبدالتواب، رمضان، فصول في فقه العربية، ط٦، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٩م.
١٧. الزَّبيدي، محمد بن عبدالرزاق الحسيني (ت١٢٠٥هـ/١٧٩٠م)، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مجموعة من المحقّقين، دولة الكويت، ١٩٦٥هـ-٢٠٠١م.
١٨. الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو (ت٥٣٨هـ/ ١٠٤٦م)، أساس البلاغة، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م.
١٩. الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو (ت٥٣٨هـ/ ١٠٤٦م)، الفائق في غريب الحديث، تحقيق: علي البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، دار المعرفة.

٢٠. الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو (ت٥٣٨هـ/ ١٠٤٦م)، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ط٣، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٦م.

٢١. السخاوي، أبو عليّ بن محمد (ت٦٤٣هـ/ ١٢٤٥م)، سفر السعادة وسفير الإفادة، تحقيق: محمد الدالي، ط٢، دار صادر، بيروت، ١٩٩٥م.

٢٢. ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب (ت٢٤٤هـ/ ٨٥٨م)، إصلاح المنطق، تحقيق: محمد مرعب، ط١، دار إحياء التراث العربي، ٢٠٠٢م.

٢٣. سيبويه، عمرو بن عثمان (ت١٨٠هـ/ ٧٩٦م)، الكتاب، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، ط٨، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٨م.

٢٤. ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل (ت٤٥٨هـ/ ١٠٦٥م)، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبدالحميد هنداوي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠م.

٢٥. ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل (٤٥٨هـ/ ١٠٦٥م)، المخصص، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٩٦م.

٢٦. السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر (ت٩١١هـ/ ١٥٠٥م)، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: فؤاد علي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٧. السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن (ت٩١١هـ/ ١٥٠٥م)، همع الهوامع، تحقيق: عبدالحميد هنداوي، ط١، المكتبة التوفيقية، القاهرة.

٢٨. ابن شبة، زيد بن عبيدة (ت٢٦٢هـ/ ٨٧٥م)، تاريخ المدينة، تحقيق: فهيم شلتوت، ط١، جدة، ١٩٧٨م.

٢٩. العسكري، أبو هلال الحسن بن عبدالله (ت٣٩٥هـ/ ١٠٠٤م)، جمهرة الأمثال، دار الفكر، بيروت.
٣٠. العكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين (ت٦١٦هـ/ ١٢١٩م)، إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي، تحقيق: عبدالحميد هنداوي، ط١، مؤسسة المختار، القاهرة، ١٩٩٩م.
٣١. عمايرة، خليل، في نحو اللغة وتراكيبها، ط١، عالم المعرفة، جدة، ١٩٨٤م.
٣٢. الغلاييني، مصطفى بن محمد، جامع الدروس العربية، ط٢٨، المكتبة العصرية، بيروت.
٣٣. الفارابي، أبو إبراهيم إسحاق (ت٣٥٠هـ/ ٩٦١م)، معجم ديوان الأدب، تحقيق: أحمد مختار عمر وإبراهيم أنيس، مؤسسة دار الشعب، القاهرة، ٢٠٠٣م.
٣٤. الفراهيدي، أبو عبدالرحمن الخليل بن أحمد (ت١٧٠هـ/٧٨٦م)، العين، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨١م.
٣٥. ابن فارس، أبو الحسين أحمد (ت٣٩٥هـ/ ١٠٠٤م)، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، محمد علي بيضون، ط١، ١٩٩٧م.
٣٦. ابن فارس، أبو الحسين أحمد (ت٣٩٥هـ/ ١٠٠٤م)، مقاييس اللغة، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، د.ط، دار الجيل، بيروت.
٣٧. الفيومي، أحمد بن محمد (ت٧٧٠هـ/ ١٣٦٨م)، المصباح المنير، المكتبة العلمية، بيروت.

٣٨. أبو عبيد، القاسم بن سلام (ت٢٢٤هـ/ ٨٣٨ م)، غريب الحديث، تحقيق: محمد عبدالمعيد خان، ط١، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، ١٩٦٤م.
٣٩. ابن قتيبة، أبو محمد عبدالله بن مسلم (ت٢٧٦هـ/ ٨٨٩ م)، غريب الحديث، تحقيق: عبدالله الجبوري، ط١، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٦م.
٤٠. ابن قتيبة، أبو محمد عبدالله بن مسلم (ت٢٧٦هـ/ ٨٨٩م)، المعاني الكبير، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٤م.
٤١. ابن القطاع، علي بن جعفر (ت٥١٥هـ/١١٢١م)، كتاب الأفعال، ط١، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٣م.
٤٢. الكجراتي، جمال الدين محمد الهندي الفَتَّنِي (ت٩٨٦هـ/ ١٥٧٨م)، مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار، ط٣، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، ١٩٦٧م.
٤٣. ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين (ت٧١١هـ/ ١٣١١م)، لسان العرب، ط٣، دار صادر، بيروت، ١٩٩٣م.
٤٤. الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد (ت٥١٨هـ/ ١١٢٤م)، مجمع الأمثال، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار المعرفة، بيروت.
٤٥. ناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد، (ت٧٧٨هـ/ ١٣٧٦م)، شرح التسهيل المسمى (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد)، تحقيق: علي محمد فاخر وآخرين، ط١، دار السلام، القاهرة، ٢٠٠٧م.
٤٦. النيسابوري، أبو الحسن علي بن أحمد (ت٤٦٨هـ/١٠٧٥م)، التفسير البسيط، ط١، عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود، ١٩٩٩م.
٤٧. ابن الوراق، محمد بن عبدالله (ت٣٨١هـ/ ٩٩١م)، علل النحو، تحقيق: محمود جاسم الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، ١٩٩٩م.

37. Ibn Qutibah, Abu Moh'ed Abdallah bin Muslem, Alma'any Alkabeer, 1st Edition, Dar Alkotob Al elmeah, Beirut, 1984.
38. Ibn Alketa'a, Ali bin Ja'afer, Ketab Alafa'al, 1st Edition, Alam Alkotob, Birut, 1983.
39. Alkajaraty, Jamal Aldin Moh'ed Alhindy ALftny, Majma'a Behar Alanwar fi Ghraib ALtnzeel wa Lataif Alakhbar, 3rd Edition, Matba'at Majlis Dairat Alma'aref Alothmaneah, 1967.
40. Ibn Manathor, Abu Alfadel Jamal Aldin, Lisan Alarab, 3rd Edition, Dar Sader, Birut, 1993.
41. Almidany, Abu Alfadl Ahmed bin Moh'ed, Majma'a Alamthal, Investigated by: Moh'ed Muhey Aldin Abdelhamid, Dar Alma'refah, Beirut.
42. Nazer Aljaish, Moh'ed bin Yousef bin Ahmed, Sharh Altshil Almusama (Tamhed Alqwaed be-sharh Tashil Alfawid), Investigated by: Ali Moh'ed Fakher & others, 1st Edition, Dar Alsalam, Cairo, 2007.
43. Alnisabory, Abu Alhasan Ali bin Ahmed, Altafser Albaset, 1st Edition, Emadat Albahth Alelmy, Jameat Alimam Moh'ed bin Soud, 1999.
44. Ibn Alwaraq, Moh'ed bin Abdallah, Ellal Alnahw, Investigated by: Mahmoud Jasem Aldarwish, Maktabat Alroshd, Alriadh, 1999.

27. Alaskary, Abu Helal Alhasan bin Abdallah, Jamharet Alamthal, Dar Alfeker, Beirut.
28. Alakbari, Abu Albaqa' Abduallah bin Alhusin, Erab ma yashkel min alfaz alhadith alnabawy, investigated by: Abdehamid Hindawi, 1st edition, Mossasat Almukhtar, Cairo, 1999.
29. Amaireh, Khalil, fi Nahw Allughah wa Tarakebiha, 1st Edition, Dar Alma'refah, Jeddah, 1984.
30. Alghaleeni, Mustafa bin Moh'ed, Jame' Aldoros Alarabia, 28th Edition, Almaktabah Alasreh, Birut.
31. ALfaraby, Abo Ibrahim Ishaq, Mua'jam Diwan Aladab, Investigated by: Ahmed Mukhtar Omar & Ibrahim Anees, Mussasat Dar Alsha'b, Cairo, 2003.
32. Ibn Fares, Ahmed bin Zakria, Alsaheby fi Feqh Allugha AlArabia & Masaeleha & Sunan Alarab fi Kalameha, Moh'ed Ali Bidhon, 1st Edition, 1997.
33. Ibn Fares, Abu Alhussin Ahmed, Maqaes Allughah, Invstigated by: Abdusalam Moh'ed Haron, Dar Aljeel, Birut.
34. Alfaiomy, Ahmed bin Moh'ed, Almisbah Almunir, Almaktabah Al Ilmeah, Beirut.
35. Abu Obaid, Alqasem bin Slam, Gharib Alhadith, Investigated by: Moh'ed Abd Almueed Khan, 1st Edition, Matba'at Dairat Alma'aref Alothmaniah, Haider Abad Aldaken, 1964.
36. Ibn Qutibah, Abu Moh'ed Abdallah bin Muslem, Gharib Alhadith, Investigated by: Abdallah Aljabory, 1st Edition, Matba'at Alany, Baghdad, 1976.

14. Ibn Duraid, Abu Baker Moh'ed bin Alhasan, Jamharat Allughah, Investigated by: Ramzi Ba'alabki, 1st Edition, Dar Alelm Le Almalaeen, Birut,1987.
15. Abdaltwab, Ramdhan, Fosol fi Fiqh Alarabia, 6th Edition, Maktabat Alkhanjy, Cairo, 1999.
16. Alzubaidy, Moh'ed bin Abd Alrazaq Alhusainy, Taj Alaros min Jawaher Alqamos, Investigated by a group of investigators, Kuwait, 1965-2001.
17. Alzamakhshary, Abu Alqasem Mahmoud bin Amro, Asas Albalaghah, Investigated by: Moh'ed Basel Eion Alsod, 1st Edition, Dar AlKotob Alelmeh, Birut, 1998.
18. Alzamakhshary, Abu Alqasem Mahmoud bin Amro, Alfaeq fi Gharib Alhadith, Investigated by: Ali Albijawi & Moh'ed Abu Alfadhl Ibrahim, 2nd Edition, Dar Almaerefah.
19. Alsikhawy, Abo Ali bin Moh'ed, Sefer Alsa'adah wa Safeer Alefadah, Investigated by: Moh'ed Aldaly, 2nd Edition, Dar Sader, Beirut, 1995.
20. Ibn Alsukait, Abu Yousef Yaqob, Islah ALmanteq, Investigated by: Moh'ed Mureb, 1st Edition, Dar Ihiah Alturath Alarabi, 2002.
21. Sibawih, Abu Besher Amro bin Othman, Alketab, Investigated by: Abdusalam Moh'ed Haron, 8th Edition, Maktabat Alkhanjy, Cairo, 1988.
22. Ibn Sido, Abu Alhasan Ali bin Isma'el, Almuhakem wa Almuheat Ala'atham, Investigated by: AbdAlhamid Hindawi, 1st Edition, Dar AlKotob Alelmeh, Birut, 2000.
23. Ibn Sido, Abu Alhasan Ali bin Isma'el, Almukhasas, Investigated by: Khalil Ibrahim Jafal, 1st Edition, Dar Ehia Alturath AlArabi, Birut, 1996.
24. Alseuty, Jalal Aldin Abdulrahman bin Aby Baker, Almuzher fi Olom Allughah wa Anwa'eha, investigated by: Fuad Ali, 1st Edition, Dar Alkotob Alelmeah, Birut.
25. Alseuty, Jalal Aldin Abdulrahman, Hame' Alhawame', Investigated by: AbdAlhamid Hindawi, AlMaktabah Altawfiqeeh, Cairo.
26. Ibn Shabah, Zaid bin Obidah, Tarikh Almadinah, Investigated by: Fahim Shaltot, 1st Edition, Jeddah, 1978.

References:

1. Ibn Alather, Majd Aldin abu Alsa'adat, Alnehaiah fi Gharib Alhadith wa Alathar, Investigated by: Taher Alzawi & Mahmoud Altnahy, Almaktabah Alelmiah, Beirut, 1979.
2. Alazhari, Moh'ed bin Ahmed, Tahtheb Allughah, investigated by: Moh'ed Awadh Mure'b, 1st Edition, Dar Ehia Alturath AlArabi, Beirut, 2001.
3. Alastrabathy, Radhy Aldin Moh'ed bin Alhasan, Sharh Kafiat ibn Alhajeb, investigated by: Ahmed Alsaid Ahmed, AlMaktabah Altawfiqeeh, Cairo.
4. Alasfahany, Abu Alqasem Alhusin bin Ahmed, Almufradat fi Gharib Alquran, Investigated by: Safwan Aldawdy, 1st Edition, Dar Alqalam, Damascus, Beirut, 1991.
5. Alansary, Abu Zaid, Alnawader fi Allughah, Investigated by: Moh'ed Abd Alqader Ahmed, 1st Edition, Dar Alshoroq, Beirut, 1981.
6. Badry, Kamal Ibrahim, Alzaman fi Alnahw Alarabi, 1st Edition, Dar Umiah, Alriadh, 1983.
7. Albaghdadi, Abdelqader bin Omar, Khezanat Aladab wa Lub Lubab Lisan Alarab, Investigated by: Abd Alsalam Moh'ed Haron, 4th Edition, Maktabat Alkhanji, Cairo, 1997.
8. Aljarjany, Abu Baker Abdelqaher, Darj Aldurrar fi Tafsir Alay wa Alswar, Investigated by: Walid Alhusin & Eyad Alqaisi, 1st Edition, Majalat Alhekmah, UK, 2008.
9. Aljawhary, Abu Naser Ismail bin Hamad, Alsihah Taj Allughah wa Sihah Alarabiah, Investigated by: Ahmed Abdelghafar Attar, 4th Edition, Dar Alelm Le Almlain, Beirut, 1987.
10. Alharethy, Nawaf, Alasma ALamelah Amal Alfe'l Dirasah Nahwiah, 1st Edition, Aljameah Alisalmih, Almadinah Almonawarah.
11. Alharby, Abu Ishaq Ibrahim, Gharib Alhadith, Investigated by: Suliman Alayd, Jameat Um Alqura, Makka Almukramah, 1984.
12. Hassan, Tamam, Allughah Alarabiah Ma'anah & Mabnah, 1st Edition. Dar Althaqafa, Aldar Albidha, 1994.
13. Alhamiry, Nashwan, Shams Alolom & Dawa Kalam Alarab min Alkolom, Investigated by: Hussin Alomari & others, Dar Alfiker Almua'aser, Birut, Dar Alfeker, Damascus, 1st Edition, 1999.